الرائد العربي

AL - RAÉD AL - ARABI

مجلة عربية فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ـ دمشق

السنة الرابعة والعشرون ـ العدد الرابع والتسعون ـ الربع الثاني ـ 2007

- الإعلام .. والتأمين..
- تغيرات المناخ والأخطار المحتملة..
- دور التأمين البحري في مشاريع البناء..
- التأمين على الأحداث الرياضية الكبيرة..
- أنواع وثائق التأمين على الأشخاص..
- أهمية التدريب في صناعة التأمين..
- أسواق التأمين الخليجي..
- البنوك المركزية والسياسات النقدية..

94
2007

الرائد العربي

AL - RAÉD AL – ARABI

مجلة فصلية تُعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين، تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ــ دمشق

السنة الرابعة والعشرون ــ العدد الرابع والتسعون ــ الربع الثاني ــ 2007

رئيس مجلس الإدارة
المشرف العام

د. عزيز صقر

رئيس تحرير

د. سمير صارم

الاشتراكات

يحدد بدل الاشتراك بنسخة واحدة لمدة عام كما يلي:

آ ــ في الجمهورية العربية السورية.

1. للمؤسسات والمكاتب والشركات (500 ل.س).
2. للأفراد (300 ل.س).

ب ــ في الخارج ($40)

ثمن النسخة في سورية خمسون ليرة سورية

للمراسلات والاشتراك والإعلان

شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين
دمشق ــ ص.ب. 5178
هاتف: 6118706 ــ 6132593
فاكس: 6113400

الإعلان في المجلة

تقبل المجلة إعلاناتها من مختلف أقطار الوطن العربي وترحب بشكل خاص بإعلانات شركات التأمين وإعادة التأمين وبيوت الاستثمار.

الأسعار

من الجمهورية العربية السورية	من الوطن العربي
صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 15000 ل.س	صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 350 $
نصف صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 1000 ل.س	نصف صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 250 $
غلاف داخلي ملون ــ 35000 ل.س	غلاف داخلي ملون ــ 700 $
غلاف خارجي ملون ــ 45000 ل.س	غلاف خارجي ملون ــ 850 $

في حال الإعلان لأكثر من مرتين متتاليتين يمكن منح تخفيضات يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

المحتويـات

الافتتاحية:

الإعلام.. والتأمين ..... بقلم: رئيس التحرير 4

أبحاث ودراسات:

تغيرات المناخ والأخطار المحتملة..... إعداد: يوسف جناد 7

دور التأمين البحري في مشاريع البناء..... ترجمة: فايزة سيف الدين 19

التأمين على الأحداث الرياضية الكبيرة..... ترجمة : سعد جواد علي 31

أنواع وثائق التأمين على الأشخاص ..... إعداد: محمد صالح طباخة 39

أهمية التدريب في صناعة التأمين .....ترجمة وإعداد: سوسن بركات 45

أسواق تأمينية:

أسواق التأمين الخليجي..... إعداد : سعد جواد علي 50

مؤتمرات:

شركات الوساطة ودورها في دعم النشاط التأميني ..... إعداد: هيئة التحرير 57

ندوة الاتحاد والأفرو ــ آسيوي لإعادة التأمين ..... إعداد: هيئة التحرير 66

أخبار تأمينية:

نشاط ثقافي في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.....إعداد: ديمة مهنا 71

قاموس التأمين:

مصطلحات متداولة..... 76

كتاب العدد:

البنوك المركزية والسياسات النقدية.....عرض:محمد سامر رزوق 80

الورقة الأخيرة:

لماذا..... د. سمير صارم 94

94
الرائد العربي
صيف
2007

الافتتاحية

الإعلام .. والتأمين

بقلم: رئيس التحرير

... وصلة الإعلام بالتأمين كبيرة مهمة.. فلا تأمين كما نخطط له ونطمح إليه دون إعلام.. أو بالأحرى دون وعي تأميني يقوم به الإعلام بوسائله كافة، المرئية والمقروءة والمسموعة!..

لقد دخلت سورية ــ كمثال ــ قطاع التأمين من أوسع أبوابه بعد الترخيص لعدد من شركات التأمين التي بدأت نشاطها في السوق السورية الواعدة لهذا القطاع، لكن هذا النشاط لا يمكن أن يتسع بالصورة التي نريدها دون وعي تأميني يقوم به.. أو يجب أن تقوم به وسائل الإعلام، سواء الإعلام الحكومي، أو الخاص، أو يمكن أن يكون إعلام خاص بالشركات ذاتها، بهدف نشر ثقافة التأمين وأهميته الاقتصادية والاجتماعية!..

إن من يظن مثلاً أن التأمين هو نوع من الضريبة التي تتقاضاها الدولة من خلال ما يسمى التأمين الإلزامي هو مخطئ، ومثل هذا النوع، وهو واحد من عدة أنواع يقوم بها التأمين.. نقول إن مثل هذا النوع على بساطته ومبالغه الزهيدة يحقق نوعاً من التكافل الجماعي باتجاه التعويض على المتضرر من خلال قيام شركة التأمين بدفع ما هو مقرر من قيمة التعويض وهذا قد لا يعلمه الكثيرون!..

أيضاً، وبالرغم من إيماننا بالقضاء والقدر أو بالأحرى لإننا نؤمن به فإننا لا نعلم ما هو مُقدَّر لهذه المنشأة الصناعية، أو لتلك المزرعة، أو لذاك المنزل، أو لوسيلة النقل في البحر أو البر أو الجو وجميعها معرضة في أي وقت لحريق أو سرقة أو غرق نتيجة فيضانات أو حادث، أو غير ذلك، وهنا تأتي مهمة التأمين ليعوِّض على المتضررين، وليعيدهم واقفين على أرجلهم يعاودون نشاطهم من جديد وهذا أيضاً لا يعرفه الكثيرون!..

طبعاً ما استعرضه هنا هو بعض من كثير يعرفه ويدركه جيداً أصحاب شركات التأمين ومن يساهم فيها، لكنه غير معروف ومدرك كما يجب بين العامة من الشعب كما أشرنا بل وبين الخاصة أيضاً، ومنهم رجال أعمال كبار يعزفون عن التأمين لأسباب مختلفة!..

هنا يأتي دور الإعلام في نشر الثقافة التأمينية، وتعميم الوعي التأميني، والوسائل عديدة، بعضها قد يكون في إطار الإعلان المباشر بالدعوة المباشرة إلى التأمين وتعداد فوائده، وبعضها قد يكون في إطار الحوارات مع اختصاصيين، وبعضها مع أصحاب شركات، وبعضها قد يكون عن طريق التمثيليات، وقد يكون بعضها عن طريق أئمة المساجد ووعّاظ الكنائس، ولهؤلاء دور كبير في نشر الوعي التأميني نظراً لمصداقيتهم أمام من يؤم المساجد والكنائس!.. ولا سيما أنهم قد يلجأون إلى تعداد الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية المهمة للتأمين سواء على الاقتصاد الوطني، أو على المجتمع!..

بمعنى آخر الكل يمكن ان يكون مسؤولاً.. حتى المدرسة التي يجب أن تغرس في نفوس الأجيال أهمية التأمين وضرورته. لاسيما وأن هناك أنواعاً غير ما ذكرناه وهو التأمين على الحياة، والتأمين الصحي، وغيرهما.. ولكل فرع أنواعه أيضاً!..

ونحن في مجلة (الرائد العربي) وبالرغم من أن المجلة تكتسب صفة المجلات البحثية من خلال لجوئها إلى نشر أبحاث ودراسات، لكننا حاولنا حتى من خلال هذه الأبحاث وإن كان بشكل غير مباشر نشر بعض أنواع من الثقافة التأمينية التي يمكن أن تصل إلى بعض القراء المثقفين والمهتمين الذين يتابعون المجلة، سواء في سورية، أو غيرها من الدول العربية..

إن الوعي التأميني ضرورة مؤكدة، وتتوزع مسؤولية نشره على الجميع، ولاسيما الجهات المعنية بالتأمين، وفي الطليعة شركات التأمين، وهنا يمكن أن نسمح لانفسنا باستغلال مناسبة هذا الحديث لندعو مجدداً المهتمين والاختصاصيين وأصحاب الشركات للكتابة في مجلتنا، علّنا نساهم وإياهم في نشر ثقافة تأمينية مطلوبة تدعم وتدفع بالشركات التأمينية الناشئة في سورية وقدماً إلى الأمام لتؤدي أدوارها العديدة المأمولة منها!..

إننا وإن كنا قد أخذنا سورية مثالاً لواقع الوعي التأميني الذي يحتاج إلى تنشيط ذلك لأن السوق السورية هي سوق ناشئة في قطاع التأمين عكس الأسواق العربية الأخرى، ولاسيما الخليجية منها، والمصرية، والليبية وسواها، وهي أسواق قطعت أشواطاً في العمل التأميني، ويؤمل منها الكثير في المرحلة القادمة!..

إذن لنهتم جميعاً بنشر الثقافة التأمينية، وليتحمل الجميع أدوارهم في هذا المجال!..

والله الموفق

94
الرائد العربي
صيف
2007

أبحاث ودراسات

تغيرات المناخ والأخطار المحتملة

إعداد: يوسف جناد(*)

لم يعد خافياً على أحد أن هناك شيء ما يحدث ويلقي بظلاله على المناخ الكوني. وأصبحنا نسمع عن زيادات في درجات حرارة الغلاف الغازي للكرة الأرضية وأن هناك ذوبان للغطاء الجليدي في القطب الجنوبي، وإحتمال ارتفاع منسوب مياه البحار، وحدوث فيضانات جارفة في بعض الأصقاع، وجفاف قاتل في أماكن أخرى!!

ونحن كعاملين في صناعة التأمين وإعادة التأمين، جل إهتمامنا ينصب على منح الأغطية التأمينية المناسبة لجميع الفعاليات الإقتصادية والإجتماعية، مقابل تحقيق ربح معقول يؤمن استمرار مؤسساتنا وتطورها. لكن عندما تزداد الكوارث الطبيعية بمختلف أشكالها، فإن ذلك بالتأكيد يتطلب وقفة متأنية ومراجعة دقيقة لشروط اتفاقيات التأمين وإعادة التأمين، والأسعار المطبقة ومستوى الأداء.

أما فيما يتعلق بالكارثة الطبيعية، فقد وصفها تعريف صدر عن الأمم المتحدة بأنها تكون كبيرة (GREAT) إذا كانت المنطقة التي أصيبت بها غير قادرة على مساعدة نفسها دون اللجوء إلى المنظمات الدولية والدول الأخرى طلباً للعون. والكارثة الكبيرة أيضاً هي التي تؤدي إلى آلاف الإصابات بين قتلى وجرحى، وأن يكون هناك مئات الآلاف من السكان مشردين في العراء. أو عندما تبلغ الخسائر الإجمالية الناجمة

(*) مدير إدارة البحري والطيران في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

عن الكارثة حدوداً لا يمكن للإقتصاد الوطني في بلد بمفرده أن يتحملها، ولا تستطيع شركات التأمين مهما امتلكت من قدرات مالية أن تعوض على حملة الوثائق المتضررين.

وتفيد التقارير المختصة، منذ عام 1950، إلى أن الخط البياني للخسائر التأمينية بدأ بالإنحناء إلى الأعلى مشيراً إلى تزايد عدد الحوادث، وبالتالي تزايد الخسائر الإقتصادية والتأمينة. وتشير الأرقام إلى أن معدل الكوارث الكبيرة في الخمسينيات كان بحدود كارثتين لكل عام. ومن عام 2000 وما بعد ارتفع الرقم إلى سبعة، معظمها مرتبطة بالطقس وتقلباته. أما الكوارث الجيولوجية (زلازل ــ براكين ــ أمواج تسونامي) فقد كان معدل حدوثها منخفضاً نسبياً. حيث كان في الخمسنيات بمعدل حادث واحد في كل عام، أما الآن فقد أصبح العدد بحدود إثنين.

الخط البياني للخسائر التأمينية يتجه إلى الأعلى..

إن العوامل الرئيسية التي سببت زيادة الخسائر، هي من طبيعة إجتماعية تتلخص في النمو المتزايد للسكان وتموضع المناطق الصناعية الكبيرة، وإتساع المدن، وزيادة تكاليف المنشآت بكل أنواعها. إلا أنه من المؤكد أن السبب الرئيسي لزيادة الخسائر في المستقبل، سيكون تغيرات المناخ والذي سيؤدي حتماً إلى زيادة الكوراث الناجمة عن هذه التغيرات.

وحيث يزداد بإضطراد تصاعد الأبخرة الغازية المخربة للغلاف المحيط بالكرة الأرضية، وخاصة طبقة الأوزون، وعدم وجود بوادر لإجراء ما تقوم به جميع الدول وخاصة الصناعية منها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التحديات تتزايد أمام صناعة التأمين وإعادة التأمين.

التحديات تتزايد أمام صناعة التأمين وإعادة التأمين..

وبإختصار شديد، فإن الطاقات الإستيعابية المحدودة لإعادة التأمين سوف لن تستطيع في المستقبل مواجهة تحديات الكوارث الطبيعية المحتملة وخاصة مع تدني أسعار التأمين والمنافسة الشديدة بين شركات الإعادة العاملة في الأسواق الكبيرة، وقبولها منح تغطيات لأخطار الكوراث الطبيعية

مطلوب شراكة حقيقية بين شركات التأمين وإعادة التأمين وأسواق الأوراق المالية

وبأسعار زهيدة. وحسب رأي الخبراء فإن الحل يكمن بإيجاد تعاون وشراكة حقيقية بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين وأسواق الأوراق المالية، ومن دون ذلك سوف يبقى الأداء دون المستوى المطلوب.

وللحقيقة نقول، إن تغيرات المناخ هي من الأمور الجديدة في ميدان الأبحاث العلمية، حيث لم يكن هناك أحد من العلماء قبل عشرين عاماً من الآن يتناول بالبحث والدراسة هذه الظاهرة الجديدة، ألا وهي تغيرات المناخ وأثرها على الكرة الأرضية.

ومع زيادة الإهتمام بما يحصل من تخريب الغلاف الغازي المحيط بكوكبنا هذا، بدأت مراكز الأبحاث تعنى بشكل كبير بدراسة الموضوع سيما وأنه مع مرو الوقت يزداد كثيراً الخوف من النتائج الكارثية المؤكدة التي ستقع إذا ما استمر الوضع الراهن على حاله. هذه الدراسات قدمت خدمات كبيرة لشركات التأمين وإعادة التأمين، والتي بدأت بالفعل تضع الخطط لتعديل شروط اتفاقياتها بما يتلائم مع الواقع الجديد.

العام 2005 يشهد تحولات جذرية في النظرة إلى تغيرات المناخ..

لقد شهد العام 2005 تحولاً جذرياً في نظرة الجميع إلى قضية تغير المناخ وارتفاع درجة حرارة الغلاف الغازي والذي أصبح يعرف بظاهرة الإنحباس الحراري حتى قبل أن يضرب إعصار كاترينا الولايات المتحدة الأمريكية وما نتج عنه من خسائر هائلة وأرقامٍ خيالية للتعويضات. وقد عقدت عدة مؤتمرات علمية لدراسة الظاهرة، وقدمت دراسات معّمقة عن أسباب تزايد ظاهرة الأعاصير وشدتها في شمال المحيط الأطلسي، وعن دور الإنسان في ذلك. وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتيجة مفادها أن القادم أعظم. بالتأكيد وصلت الرسالة لشركات التأمين وإعادة التأمين وأصبح لزاماً على الإدارات الفنية المعنية مباشرة بأغطية الكوراث أن تعيد النظر بشروط هذه الأغطية وأسعارها.

وهنا لابد من التأكيد على أن أسواق البورصة ليست بعيدة عن التأثر بالأضرار التي تنتج عن الكوراث الطبيعية، بل على العكس تماماً فإن أسعار الأسهم تتأثر بشكل كبير، ذلك لأن من نتائج حصول الكوراث هو النقص الكبير في إمدادات المواد الأولية التي كانت تأتي من المناطق المنكوبة كذلك الخراب الذي يصيب المنشآت الصناعية والتجارية ويضاف إلى ذلك توقف العمل في تلك المناطق (BUSINESS INTERUPTION)

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل هناك قطاعات أخرى سوف تتضرر كثيراً إن وقعت الكارثة من ذلك الزراعة والسياحة والصحة. ويمكن القول بأن هذه القطاعات بدأت بالفعل تتأثر بتغيرات المناخ حتى ولو لم يحدث الإعصار أو الزلزال أو الفيضان. بل يكفي أن يضرب الجفاف منطقة ما حتى تفقد إيراداتها من الزراعة، وتتوقف فيها السياحة وتنتشر الأمراض والأوبئة. وخلاصة القول أن تغيرات المناخ سوف تصيب بالشلل جميع الأنشطة الإقتصادية ولو بشكل متفاوت.

تغيرات المناخ قد تصيب جميع الأنشطة الاقتصادية بالشكل..

ويؤكد المختصون أنه إذا استمر الحال على ما هو عليه، ولم يتمكن العالم من إيجاد حل لظاهرة ارتفاع حرارة الأرض فإنه، ومع حلول منتصف هذا القرن، سيشهد تراجعاً كبيراً في معدلات النمو الإقتصادي وبنسبة قد تصل إلى 5% وسيعادل ذلك خسارة ما يقارب/2200/ بليون دولار أمريكي سنوياً (وحسب أسعار الصرف الحالية).

الانعكاسات الاقتصادية ستكون خطيرة إذا لم يتحرك العالم..

وإذا أخذنا في الحسبان تأثير ذلك على البيئة والصحة العامة، فإن هذه النسبة قد تصل إلى 20% من الدخل العالمي، أي ما يعادل تقريباً 9000 بليون دولار أمريكي، في حين أن تكلفة أي إجراء دولي للحد من ظاهرة الإنبعاث الغازي سوف لن تكلف أكثر من1% من إجمالي الدخل في العالم أي ما يعادل حوالي 445 بليون دولار أمريكي. والإجراء المطلوب، وبإلحاح، هو محاولة خفض درجة حرارة الكرة الأرضية بحوالي درجتين مئويتين وهو ما يعتقد بأنها الزيادة التي طرأت على حرارة الأرض لمرحلة بعد الثورة الصناعية.

وللوصول للهدف المنشود، يتوجب مبدئياً إيقاف زيادة تركيز الغازات المنبعثة عن البيوت الزجاجية ومحاولة إبقاء غاز ثاني أوكسيد الكربون في الجو عند حدود 550جزيء بالألف... (الغازات في الغلاف الغازي تقاس بما يعادل من جزيء CO_2). وبالتالي فإن ظاهرة الإحتباس الحراري يتوقع أن تصل إلى أعلى مستوياتها ما بين10 ــ 20 سنة القادمة، ومن ثم تبدأ بالهبوط بمعدل 1ــ 3% في كل عام. ليصل معدل التراجع إلى 25% بحلول عام 2050.....

توقعات بوصول ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أوجها خلال عقدين من الزمن

وفي هذا الصدد، فإن المقارنة بين التصدي لظاهرة الإحتباس الحراري مع عدم فعل ذلك، فإننا بالتأكيد سنتوصل إلى قناعة أكيدة بأن التصدي لهذه الظاهرة هو الأسلم، بل هو الضروري والحتمي ولا بديل عنه مطلقاً وإلا فالعاقبة وخيمة على سكان المعمورة إجتماعياً وإقتصادياً.

دور صناعة التأمين:

إن العمل المطلوب لمنع ظاهرة الإنبعاث الغازي من التزايد في المستقبل، يجب أن يترافق مع تأمين الإمدادات المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وهنا يأتي دور صناعة التأمين وإعادة التأمين الذي يبقى بالتأكيد دوراً حاسماً يتجسد في تقديم حلول تأمينية للتصدي للخسائر المالية التي سترافق محاولات منع ظاهرة الإنبعاث الغازي وتخفيض حرارة الغلاف الجوي وإعادة المناخ الكوني إلى سابق عهده إذا أمكن.

لصناعة التأمين دور كبير في الجهود المطلوبة لمنع ظاهرة الاحتباس الحراري

وتعتبر شركة (MUNICH RE.) من شركات إعادة التأمين العالمية الرائدة في حقل الإهتمام بظاهرة المناخ. وقد بدأت فعلياً بمنح أغطية خاصة للكوارث الطبيعة التي ستنشأ عن تغيرات المناخ ووجهت دراساتها إلى المناطق الأكثر تأثراً بهذه الظاهرة.

قمة المناخ العالمية في نيروبي:

إن التصدي لظاهرة الإحتباس الحراري لا يعتمد فقط على الجانب الإقتصادي والمالي بل يتعدى ذلك إلى الجانب السياسي. حيث يتطلب الأمر اتخاذ قرارات على أعلى المستويات، ومن جميع الدول من أجل رصد الأموال اللازمة وتحديد البرامج الزمنية لتطبيق ما اتفق عليه، وتشكيل اللجان التي من مهامها متابعة التنفيذ ورفع التقارير إلى القيادات. وقد تجلى ذلك واضحاً في المؤتمر الذي عقد في العاصمة الكينية ــ نيروبي ــ العام الفائت، وكان البند الأهم على جدول أعماله هو مرحلة ما بعد عام 2012 والتي حددت بميثاق كيوتو.

التصدي للظاهرة يستدعي اتخاذ قرارات على أعلى المستويات.

إذ يجب على القمة العالمية للمناخ أن تصدق هذا الميثاق عام 2009، بعد أن تكون اللجان المختصة قد انتهت من إعداده بالشكل المطلوب. وقد مهد مؤتمر نيروبي لذلك من خلال حل بعض الخلافات بين الدول حول الإجراءات المطلوبة للوصول إلى هدف الحد من ارتفاع درجة الحرارة الكونية، وقد توصل المؤتمرون إلى أن النقاشات النهائية لوضع بنود الميثاق ستبدأ هذا العام ــ2007 ــ وبالتالي هناك لجان تتمثل فيها معظم الدول وخاصة الصناعية منها ستجتمع في النصف الأول من عام2007 ولأكثر من مرة للوصول إلى اتفاق حول جميع النقاط التي سيوردها الميثاق.

مؤتمر نيروبي مهد لحل بعض الخلافات.. لكن؟!..

يضاف إلى ذلك، أن الدول الغنية تسعى حالياً لوضع برامج مساعدة للدول الأكثر تضرراً من تغيرات المناخ والدول الفقيرة أيضاً. وأولى الخطوات هي فرض ضريبة بحدود 2% على جميع السلع المتداولة، يخصص ذلك لصندوق مساعدة الدول النامية، من شأنه تقديم الأموال اللازمة للتصدي للكوارث التي ستنجم عن تغيرات المناخ كالفيضانات والجفاف.. وما إلى ذلك. وهذا الإجراء، الذي اعتبر خطوة أولى، سيوفر حوالي250 ــ 300 مليون دولار بحلول عام 2012.

مطلوب وضع برامج مساعدة من أجل التصدي للكوارث الناجمة عن تغيرات المناخ..

الإتحاد الأوروبي بدوره يخطط لإطلاق مبادرة من أجل دعم الدول الإفريقية وخاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية في إنتاج الطاقة. وستبلغ مساهمة الإتحاد الأوروبي في هذه المشاريع بحوالي80 مليون يورو على مدى السنوات الأربع القادمة. إضافة لتوظيف ما يقارب1،2 مليون يورو في استثمارات متنوعة في هذه القارة.

الاتحاد الأوروبي يدعم الدول الأفريقية لمعالجة التأثيرات السلبية..

أما في الولايات المتحدة، والتي تعتبر من أكثر البلدان المنتجة للغازات التي تؤثر سلباً على المناخ، فقد عمدت سبع ولايات عام2005 والمتوضعة على الشاطئ الشرقي، إلى توقيع اتفاقية سميت: مبادرة التقليل من تأثير البيوت البلاستيكيه على المناخ. وبموجب هذه الإتفاقية وافق

الموقعون عليها على الحفاظ على حجم المخصصات المالية التي ترصد في الميزانيات من أجل مكافحة ظاهرة إنبعاث الغازات وإيقائها في أقل المستويات الممكنة وذلك خلال الفترة بين عامي2009 ــ 2014، ومن عام 2015 سوف يعمدون إلى تقليل هذا الانبعاث بحوالي 2.5%، وبذلك سيكون الانبعاث أقل بـــ 10%عام2019. ومن المتوقع أن تحذو بقية الولايات حذو الولايات السبع صاحبة المبادرة.

الجدير ذكره أن حاكم كاليفورنيا دعا في أيلول ــ سبتمبر ــ عام2006 إلى إعادة معدلات انبعاث CO2 إلى نفس المستويات التي كانت سائدة عام1990 وذلك بحلول عام2020، والتخفيض سيشكل 25% من النسب الحالية. علماً أن كاليفورنيا تعد من بين الإثنتي عشرة منطقة في العالم الأكثر مساهمة في إنبعاث الغازات وتسخين حرارة كوكب الأرض.

كاليفورنيا أكثر مناطق العالم تلويثاً للبيئة..

أيضاً اقترنت دعوة حاكم كاليفورنيا هذه بتوقيعه على قرار يلزم المعنيين في الولاية بتطبيقه، والوصول في عام2050 إلى تخفيض ما يقارب80% من الانبعاثات الغازية. وهنا يجب التنويه إلى أن كاليفورنيا والولايات السبع الشرقية تشكل ربع سكان الولايات المتحدة، وتستحوذ على30% من إقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية.

موجز تاريخي لتغيرات المناخ

تفيد الأبحاث المتعلقة بتغيرات المناخ أن حرارة الأرض ارتفعت بحوالي0،7 درجة مئوية في المائة عام المنصرمة. لكن الإرتفاع كان بحدود 0.3 درجة مئوية في السنوات العشرين الأخيرة فقط. وهذا بالمقارنة يعادل 1.5 درجة مئوية في مائة عام. أما الأعوام من2001 إلى 2005 فقد كانت من بين الأكثر خمس سنوات إرتفاعاً للحرارة.

الأعوام من 2001 ــ 2005 من أكثر السنوات التي ارتفعت فيها حرارة الأرض

وطبقاً لتقدير ميدئي مقدم من المنظمة العالمية للمناخ، فقد كان عام 2005 هو العام الثاني الأكثر حرارة تم تسجيله. أما إذا أخذنا بعين الإعتبار النصف الشمالي من الكرة الأرضية فقط، فإن عام 2005 هو الأكثر حرارة على الإطلاق أما درجة حرارة سطح الماء في المناطق الإستوائية فقد ارتفعت بحوالي 0.5 درجة مئوية إعتباراً من

عام 1970. أما نسبة غاز ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوي فقد ازدادت بمقدار الثلث او أكثر قليلاً، وذلك خلال الفترة التي تلت عام 1800أي فترة الثورة الصناعية وما بعد. يضاف إلى ما سبق أن طبقة الجليد في القطب الجنوبي بدأت بالذوبان وسجلت تراجعاً في الـ25 عاماً الماضية بحدود 8%.

طبقة الجليد في القطب الجنوبي تبدأ بالذوبان وهذا تأثيره المؤكد على حرارة الأرض..

التحديات التي تواجه صناعة التأمين:

من المؤكد هذه الأيام أن العاملين في صناعة التأمين، والذين يوصفون بحملة الأخطار (RISK Carriers). أصبحوا على قناعة تامه أنه حان وقت التغيير. سيما وأن تكرار الكوارث الطبيعية وشدتها يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار عند تسعير الأغطية التأمينية. ويجب أن تدرس هذه الظواهر بعناية لكي يمكن تقدير خطر التراكم، ولذلك يجب أن يقوم المكتتبون بالخطوات التالية:

خطوات يجب على المكتتبين اتباعها عند تسعير الأغطية التأمينية..

- تصنيف الظواهر المحتملة للتغيير طبقاً للخطر (عواصف، فيضانات، بَرَدْ) أو للمنطقة التي يتوقع حدوث الكوارث فيها.
- تقدير حجم التغيرات المحتملة سواء للحوادث الصغيرة والتي تتكرر باستمرار، أو للكوارث الكبيرة.

والعلوم الحديثة قدمت الوسائل المساعدة لتقييم الأخطار. أما اتخاذ القرارات الصائبة فيقع على عاتق المختصين في التأمين معتمدين على آخر الأبحاث المتعلقة بتغيرات المناخ، والتي تتوفر بين أيدي المكتتبين على مثل هذه الأخطار. وأن تقدم أجوبة لكل التساؤلات المطروحة خصوصاً عند تقييم الأخطار.

اتخاذ القرارات يقع على عاتق المختصين

إن زيادة إحتمال وقوع الخسارة الكبيرة هي من دوافع البحث عن صيغ جديدة لعمليات تحويل الخطر (RISK Transfer)، من أكثر الطرق التقليدية المستعملة حالياً في السوق هي:

ـ مقايضة الخطر (RISK- SWAP)

وتعني تبادل الأخطار بين شركات التأمين. على سبيل المثال، تأمين العواصف في أوروبا مقابل تأمين الزلازل في اليابان.

ـ وثائق تأمين الكوارث (CAT BONDS).

وهذه تتيح نقل مسؤوليات الأخطار إلى أسواق المال. ومن الملاحظ أن الطريقتين المذكورتين أعلاه قد لاقتا رواجاً في السنوات الأخيرة، وشكلتا إضافات مفيدة لإعادة التأمين التقليدي، وكذلك للإعادة المكررة (Retro) ولكن لابد من التذكير بأن الطاقات الإستيعابية المتاحة حالياً قد استنفذت بالكامل. ولكي تكون هذه الصناعة على مستوى الآمال المعقودة عليها، يتوجب إيجاد طرق جديدة لعمليات تحويل الخطر، وأن تغطي هذه المنتجات شرائح جديدة من المستثمرين.

إن أغطية الكوارث يمكن أن تتطور أكثر وعلى المدى الطويل أن توفر تعاون وتكامل بين شركات التأمين وإعادة التأمين من جهة وبين أسواق المال من جهة ثانية. والشيء المؤكد هو ان طرق المشاركة الفعالة في تحمل الأخطار يجب أن يعاد تعريفها. وأن تركز على:

الكوارث يمكن أن تتطور لكن ذلك يتطلب تعاوناً..

ـ تقليل الخسائر.

ـ وضع التسعير المناسب.

والمقصود بتقليل الخسائر الناجمة عن الكوارث هو محاولة إدخال تعديلات على أنظمة البناء ومراقبة تنفيذها، وأيضاً وضع قيود تضبط عمليات استخدام الأراضي في المناطق المعرضة للأخطار. وهذه التغيرات بالطبع تهم حملة وثائق تأمين الممتلكات وكذلك شركات التأمين المانحة لهذه الوثائق، إضافة للمؤسسات المسؤولة عن تنظيم الأراضي المعدة للبناء.

وتستطيع صناعة التأمين أن تلعب دوراً إستشارياً مهماً، وأن توظف خبراتها المكتسبة في التعامل مع هذه الأخطار، من أجل تحسين شروط التصدي للأخطار المحتملة. ونتيجة لكل هذا، من المؤكد أن إجراءات تقليل الخسائر سوف تكون فعالة، وستعود بالفائدة على الجميع وخاصة على المؤمن لهم الذين سيطلب منهم دفع أقساط تأمينية أقل.

يمكن لصناعة التأمين أن تلعب أدوار استشارية مهمة..

أما فيما يتعلق بالأسعار، فإن منح الأغطية التأمينية لأخطار الكوارث الطبيعية يمكن أن يستمر بالشكل الأمثل إذا كانت التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين وإعادة التأمين لا تزيد بأية حال من الأحوال عن الأقساط المكتتب بها على المدى الطويل. ويجب تعديل الأسعار بما يتلاءم مع التغيرات المحتمل حدوثها. وللقائمين على صناعة التأمين الحق في زيادة الأسعار بالشكل الملائم دون التدخل من قبل جهات غير إختصاصية. وإن لم يحدث ذلك فإن النتائج لن تكون في صالح حملة الوثائق بالتأكيد.

للقائمين على صناعة التأمين الحق بزيادة الأسعار بما يتلاءم والتغيرات المحتملة..

إننا على ثقة من أن شركات التأمين وإعادة التأمين سوف تكون عند حسن ظن الجميع وستقبل التحدي بكل أبعاده، ولديها بالتأكيد القدرة على مواجهة تغيرات المناخ، وسيكون العاملون فيها على إدارة الخطر على مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقهم.

وفي الختام، وحتى نقترب أكثر من الواقع، فإننا سنعرض لأهم الكوارث التي حدثت في العام2006 وبالأرقام.

إن عدد الكوارث التي أصابت الكرة الأرضية في العام 2006 كانت أعلى مما حدث في الأعوام السابقة، حيث بلغ عددها حوالي850 حادثاً مقارنة بـ 700 حادث على مدى الأعوام العشرة الماضية. لكن لحسن الحظ، كان عدد الضحايا أقل وكذلك حجم الخسائر التأمينية، والسبب يعود إلى أنه فقط ربع هذه الحوادث كان من النوع الشديد والمدمر. بينما الثلاثة أرباع الأخرى المتبقية فقد صنفت على أنها حوداث صغيرة.

كوارث العام 2006 أكثر عدداً لكنها الأقل ضرراً..

91 % من الكوارث كانت بسبب الطقس، بينما الـ9% المتبقية حدثت نتيجة للزلازل وثورات البراكين. وهذه النسبة تقارب إلى حد كبير ما سجل في السنوات الماضية.

- عدد الضحايا عام 2006 كان قريباً من المعدلات المسجلة للأعوام السابقة. ومن أكبر الكوارث التسونامي الذي ضرب آسيا عام 2004، وزلزال الباكستان عام2005 حيث قتل مئات الآلاف من البشر.
- في زلزال اندونيسيا الذي وقع في أيار (مايو) 2006، وزلزال 17 تموز (يوليو)، بلغ عدد القتلى 6500 شخصاً.
- في الفيليبين: قتل ما يزيد عن800 شخص جراء العواصف الهوجاء التي سببها إعصار دوريان.
- في إفريقيا: قتل ما يزيد عن1400 شخص في الفيضانات التي إجتاحت إثيوبيا والدول المجاورة في شهري آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر).

أما القارة الأوربية فقد ضربتها موجات من الحرارة أدت إلى وفاة 2000 شخص. وكانت هولندا الأكثر تضرراً حيث قتل فيها 1000 شخص تليها بلجيكا بـ800 قتيل.

الخسائر الإجمالية والخسائر التأمينية:

كانت الخسائر الإجمالية لكوارث الطبيعة عام2006 مقبولة نسبياً. وقد بلغت التقديرات 50 بليون دولار أمريكي وهو الرقم الأقل منذ عام 2000. وكانت الخسائر الناجمة عن فيضانات الهند هي الأكبر حيث قدرت الخسائر بـ3 بليون دولار، وكانت تلك الفيضانات قد غمرت العديد من القرى في ولاية كوجارات.

أما العواصف فتعتبر العامل الأكثر تسبباً في الخسائر، وقد بلغت هذه الخسائر في العام الماضي حوالي13 بليون دولار. معظمها كان جراء إعصارين ضربا الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغت تقديرات الخسائر التأمينية بحوالي 3 بليون دولار، إلى جانب إعصار آخر ضرب اليابان ونتجت عنه خسائر تأمينية بحوالي2،1 بليون دولار.

العواصف العامل الأهم في حدوث الخسائر.

وبالتأكيد فإن تغيرات المناخ وما ينتج عنها من كوارث تستحوذ على إهتمام صناعة التأمين وإعادة التأمين كما أسلفنا. والجدير ذكره أن مؤسسة اللويدز للتأمين قد استضافت مؤتمراً لقادة التأمين وإعادة التأمين في العالم لتدارس الخطوات الواجب اتخاذها لمواجهة الموقف. وقد حضر المؤتمر عدد كبير من رجال الأعمال أيضاً. وقد توصل الجميع إلى خلاصة مفادها أن مواجهة تغيرات المناخ تحتاج إلى تضافر جهود كبيرة ومن جهات متعدة سياسية وإقتصادية وإجتماعية وعلى أعلى المستويات.

تغيرات المناخ وما ينتج عنها تستحوذ اهتمام صناعة التأمين وإعادة التأمين..

وطالما أن الموضوع أصبح بهذه الأهمية والشغل الشاغل للعلماء ورجال الأعمال والإقتصاد، ومحط إهتمام شركات التأمين وإعادة التأمين الكبيرة، فإن الأمل كبير بأن تنجو البشرية من كارثة محققة.

المصادر

- مجلة FAIR REVIEW Issue NO 142 December 2006
- THE REVIEW Issue March 2007
- TOPICS GEO
  Natural Cat -2006
  Munich Re Group

* * *

94
الرائد العربي
صيف
2007

دور التأمين البحري في مشاريع البناء

Marine Delay in start up insurance

Marine DSU

ترجمة: فايزة سيف الدين

تشهد بعض الدول في كل من آسيا وافريقيا تطوراً ملحوظاً على صعيد الأنظمة الاقتصادية، كعمليات الخصخصة والتحديث والتطوير. وتترافق هذه التطورات بنحوٍ متزايد لحركة البناء والتعمير، خاصة بعد الحروب التي شهدتها المنطقة كحرب العراق ولبنان وأفغانستان. وتشمل هذه النهضة العمرانية بعض المشاريع الكبرى والتي تنطوي على الكثير من الأخطار الشاملة بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية مثل بناء الجسور والأنفاق والمرافئ والمطارات وغيرها.

وتعاني هذه المشاريع أثناء التنفيذ من بعض الصعوبات والمشاكل والتي تؤثر على حجم الأرباح المتوقعة للمشروع. ويأتي على رأس هذه المشاكل وبالدرجة الأولى التأخير في إقلاع المشروع بسبب التأخير في استلام المواد والتجهيزات والتي يتم نقلها بحرياً وتكون مغطاة عادة بوثيقة البحري التقليدية. ومن المعروف بأن وثيقة تأمين البحري بضائع بجميع أشكالها A ــ B ــ C تستثني الخسائر والأضرار الناجمة عن التأخير في تسليم المواد في موعدها المحدد حتى لو نشأ هذا التأخير عن خطرٍ مغطى أصلاً ضمن الوثيقة الأصلية.

ولهذا السبب ظهرت بعض وثائق التأمين الحديثة نسبياً والتي تتعامل مع هذا الوضع كوثيقة فقد الأرباح advanced loss of profit وتأمين التأخير في تسليم البضائع في وقتها المحدد Marine Delay in start up والتي تسمى أيضاً التأخير في

إقلاع المشروع والذي نتج طبعاً عن عدم تسليم البضائع في حينها. هذا إلى جانب وثائق تأمين البحري التقليدية كتأمين البضائع cargo وأجسام السفن Hule والنقل Freight.

وسنتناول فيما يلي وثيقة Marine Delay in start up (Marine DSU) فنياً واكتتابياً مع التطرق إلى بعض العقبات لهذا النوع من التأمين.

دور وثيقة التأخير البحري في عملية النقل:

تعتمد عمليات النقل الناجحة على تنفيذ خمسة أمور في وقتها المناسب وهي

خمسة أمور تعتمد عليها عمليات النقل الناجحة..

الإنتاج المناسب في المكان المناسب والوقت المناسب والشروط المناسبة والكلفة المناسبة. ولعل أهم هذه البنود /الوقت المناسب/ الذي يعتبر أساس عمليات النقل. ويتطلب تحقيق هذا الهدف بذل الجهد والوقت الإضافي.

فالتأخير في تسليم البضائع والمواد الولية والتجهيزات في وقتها المناسب بالنسبة لأي مشروع ـ لاسيما المشاريع الضخمة ـ يسبب أضراراً جسيمة لهذا المشروع ـ مع الأخذ بعين الاعتبار أن وثائق النقل بجميع أشكالها تستثني الخسائر والأضرار الناتجة عن التأخير في تنفيذ الشحن والتسليم في الوقت المحدد.

وينص البند رقم 5ـ3 في جميع الوثائق على استثناء الخسارة أو الإضرار أو المصاريف الناتجة عن التأخير حتى لو كان سبب التأخير الخطر المغطى أصلاً في الوثيقة الأصلية Hudsen 2003 وكذلك، فإن وثيقة Marin DSU لا تحل هذه المشكلة بالنسبة للبضاعة بحد ذاتها فهي لا تغطي الخسارة التي تصيب موضوع التأمين بحد ذاته، إلا أنها تغطي الأضرار والخسائر (فقد الأرباح) التي تكبدها أصحاب المشروع بسبب التأخير في الإقلاع والذي نتج بدوره عن التأخير في استلام المواد اللازمة للمشروع والتي يتم استيرادها ونقلها عن طريق البحر والمغطاة أصلاً ضمن وثيقة النقل العادية Marine cargo insurance. من هنا كان لوثيقة Marine Dsu دوراً هاماً في أنظمة النقل لأنها تخفف أو تحد من أثر التأخير في بدء المشروع على قدرة المشروع على بدء الإنتاج وتحقيق الأرباح خلال فترة التأخير.

الخطر المغطى The Risk:

للتوصل إلى تعريف واضح لوثيقة Marine DSU لا بد من تحديد الأخطار التي تغطيها. ويمكن تقسيم الأخطار التي يواجهها المشروع في مرحلة الإنشاء إلى فئتين أساسيتين:

ــ أخطار في الموقع On ــ Site Risks، وهي تغطى تأميناً ضمن وثائق الهندسي التقليدي CAR ــ EAR أو الوثائق المشابهة.

ــ أخطار بعيدة عن الموقع Off ــ Site Risks وهي تغطي عادة ضمن وثائق التأمين البحري التقليدية ووثيقة Marine DSU.

ولا يوجد شروط محددة ونظامية لوثيقة DSU، لذا تختلف الشروط بين شركة وأخرى، إلا أنها في النهاية تتفق على شروط عامة نتبين منها أن الخطر الأساسي المغطى ضمن هذه الوثيقة هو:

تختلف الشروط بين شركة وأخرى في وثيقة DSU

فقد الأرباح الناتج عن التأخير في بدء المشروع بسبب التأخير في تسليم الممتلكات والناتج بدوره عن أحد الأمور التالية:

1 ــ أي خطر مغطى بوثيقة تأمين البضائع أو الحرب والشغب حسب شروط الوثيقة الأصلية بجمع أشكالها أي:

A ــ clause ــ252 ــ1/1/82

وشرط الحرب war clause ــ cargo cl 255 ــ1/1/82

وشرط الشغب C ــ clause 256 1/1/82

وغيرها من الشروط المشابهة.

2 ــ تعطيل الآليات والأضرار التي تصيب الجسم والآليات والمؤمنة ضمن وثيقة أجسام السفن Hull clause 285 1ــ10ــ83

أو شروط الحرب والشغب voyage cl ــ 295 1ــ10ــ83

3ــ أي تعطيل أو ضرر لأي من وسائل النقل.

4 ــ جميع الأخطار المغطاة ضمن وثيقة الطيران والتي تتضمن الحرب والاختطاف والأخطار المشابهة.

5 ــ أخطار العورية العامة والانقاذ والمغطاة أصلاً ضمن شروط وثائق البحري بضائع وأجسام سفن المشار إليها أعلاه.

وتعرف بعض الشروط التفصيلية wordings وثيقة Marine DSU بأنها تغطي التأخير الناتج عن الحادثة كما هي معرفة ضمن وثيقة تأمين البضائع Bommeli 2003

وهناك استثناءات لهذه الوثيقة يمكن تلخيصها بما يلي:

1 ــ الخسائر أو التأخير الناتج عن قرار حكومي.

2 ــ الغرامات أو الأضرار الناتجة عن الأخلال بشروط العقد.

3 ــ الخسائر والأضرار الناتجة عن الأخطار النووية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومهما كان السبب.

4 ــ الخسائر أو الأضرار التي تصيب الممتلكات.

موضوع التأمين The Insured:

تضم المصلحة التأمينية خلال إنشاء المشروع عدة أطراف أهمها إدارة المشروع والمقاولون والمصرف الذي يقدم القروض اللازمة للتمويل.

إدارة المشروع والمقاولون والمصرف عناصر أساسية في المصلحة التأمينية..

(Bommeli 2003). ولتسهيل الأمور يمكن اعتبار كل من المدراء والمقاولين كياناً واحداً (IMIA 2000).

مبلغ التأمين The Sum Insured:

الهدف الأساسي لأي مؤسسة ربحية من الناحية الاقتصادية هو زيادة حجم الأرباح. لذا، فإن تأخير الإقلاع يؤثر سلبياً على الهدف الاقتصادي للمشروع.

ومن الناحية العملية فإن خسارة التأخير في بدء المشروع تعني خسارة جزء من الأرباح الإجمالية والتي تعرَّف بأنها «الزيادة في العائدات عن التكاليف /Bennet 2006/. وهذا المصطلح يحمل مفهوماً مختلفاً في كل من القاموس التأميني الفني والنظرية الاقتصادية والتطبيق المحاسبي.

وبشكل عام، فإن الأرباح الإجمالية تتألف من بندين أساسيين:

ــ الكلفة الثابتة fixed cost. وهي الكلفة التي لا تتغير مع تغير المردود. وبمعنى آخر هي المبالغ التي لا بد من دفعها مهما كان حجم الإنتاج.

ــ الربح الصافي Net Profit: وهي الأرباح المقدرة والتي تمت خسارتها بسبب تأخير إقلاع المشروع وكان من الممكن تحققها لو لم يحصل التأخير.

من هذا المنطلق، فإن النفقات المختلفة لا يمكن تغطيتها ضمن وثيقة فقد الأرباح لأن هذا النوع من النفقات يختلف باختلاف العائدات. وهي تتحقق فقط في حال عدم وجود التأخير. وتعمل حسب مستوى العائدات وحسب التعريف الأصلي فإن التكاليف المتغيرة Variable cost تبدأ من مستوى الصفر عند عدم وجود أي إنتاج لأنها بكل بساطة جزء من التكاليف الإجمالية التي تنمو مع نمو العائدات (تتزائد مع تزايد الإنتاج) (Samuelson 8 Nord haus ، 1995)

الشكل (1) المدرج أدناه يبين مبلغ التأمين بالنسبة لوثيقة Marine DSU وهي تحدد عادة خلال الدراسة العملية للمشروع.

وباعتبار أن الخط البياني AC يشير إلى التكاليف المتغيرة وBC يشير إلى التكاليف الكلية، AE يشير إلى الأرباح النهائية (العائدات)، فإن التكاليف الثابتة FCهي الفرق بين التكاليف الكلية والتكاليف المتغيرة CD وهي تعادل AB.

بينما تقدر الأرباح الصافية بالفرق بين الأرباح الكلية والتكاليف الكلية DE.

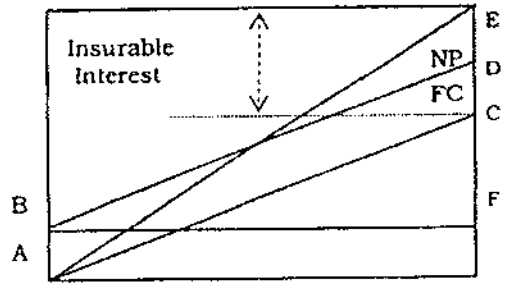

Figure (1): Marine DSU's Sum Insured

فالمصلحة التأمينية هي الربح الكلي أو الإجمالي Gross Profit (الأرباح الصافية بالإضافة إلى الكلفة الثابتة).

مدة الوثيقة والتعويضات: The Periods and claims:

1 ــ مدة الوثيقة: Periods

تتضمن وثيقة Marine DSU عدة أنواع للزمن أو المدة (Bommeli 2003) وهي:

أ ــ مدة التأمين: Insurance Period

وهي المدة التي تحصل خلالها الحادثة (event) المشمولة بوثيقة التأمين البحري والتي أدت إلى حصول التأخير في تسليم الشحنة في حينها. وهي تبدأ مع بدء الشحن وتنتهي بأحد تاريخين أيهما أقرب أي

* بدء العمل بالمشروع حسب البيانات المدرجة في عقد العمل.
* تاريخ الانتهاء.

مدة التعويض: Indemnity Period.

وهي أول مدة توافق فيها شركات التأمين على التعويض وهي تحدد عادة من 6 ــ24 شهراً.

مدة الحسم أو التحمل: deductible Period.

وتسمى أيضاً مدة الانتظار وهي تحدد عادة بثلاثة أشهر حيث يعتبر التأخير خلالها غير قابل للتعويض ويتحمل المشروع النتائج التي تحصل نتيجة التأخير خلالها.

الشكل (2) أدناه يبين كل من مدة التأمين والتعويض والتحمل والعلاقة فيما بينها.

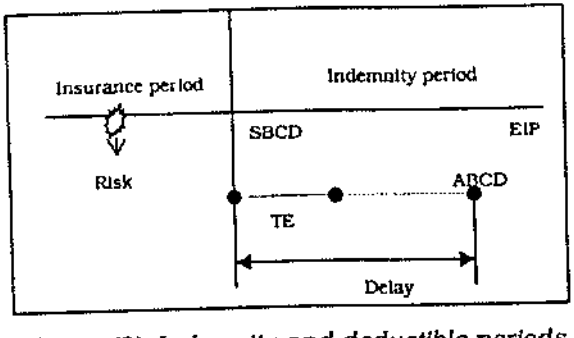

Figure (2): Indemnity and deductible periods
Source: based on (Bommeli, 2003)

فالتأخير القابل للتعويض إذن هو الذي يحصل بسبب خطر مشمول في وثيقة التأمين الأصلية خلال مدة التأمين Insurance Period وبعد مدة التحمل Line excess وهي المحددة بالشكل A B C D

التعويضات: claims

تقدر قيمة التعويضات بالأرباح الإجمالية المتوقع تحقيقها خلال الجزء المدفوع أو القابل للتعويض من التأخير. والعلاقة العامة أو القانون العام لتعويض الأرباح الإجمالية هي كما يلي حسب Bommeli 2003

$$\text{التعويض} = \text{الأرباح الإجمالية} \times \frac{\text{مدة التأخير ــ مدة التحمل}}{\text{فترة التأخير}}$$

ويتم تحديد الأرباح الإجمالية من الدراسة العملية. وفي حال حصول أي تغيرات اقتصادية بين إعداد الدراسة العملية للمشروع وتاريخ التعويض كاختلاف أسعار السوق مثلاً، يتم تعديل الدراسة تبعاً لذلك.

يتم تعديل الدراسات تبعاً للتغيرات التي تحصل..

ولا شك بأن الزيادة المعقولة في تكاليف العمل تعتبر جزءاً من التعويض وتعرَّف هذه الزيادة بأنها كل مبلغ تم دفعه من قبل المؤمن لمنع أو للحد من حصول التأخير. ومن المعروف بأن هذه الزيادات يجب أن تكون أقل من مبلغ الخسارة التي تم تجنبها، ويدخل في نطاق هذه الزيادات:

* استخدام أيدي عاملة إضافية ضمن ورديات إضافية وخلال العطلات (Bommeli 2003) وحسب IMIA 2000.
* أجار نقل قطع الغيار اللازمة للإصلاح بواسطة الجو إن وجدت.
* كلفة الإصلاح المؤقت.
* دفع أسعار أعلى من الأسعار العادية لقطع الغيار للتسريع في الحصول عليها.
* أجار استخدام آليات إضافية.

الاكتتاب: Wnderwriting:

يعتبر الاكتتاب في وثيقة Marine DSU عملية معقدة نسبياً لأنها عبارة عن اندماج بين التأمين الهندسي والبحري بضائع. وفي الواقع، لا يوجد حالياً دراسة تخصصية أو نماذج موحدة عند الاكتتاب في هذه الوثيقة، فبعض شركات التأمين الكبرى مثل شركة SWISS RE تكتتب بهذا النوع من التأمين على شكل ملحق لوثيقة الهندسي. CAR/EAR جزءاً لا يتجزأ منها. بينما تفضل شركات أخرى مثل AIG أن تتعامل مع خطر التأخير كخطر بحري وتصدر له وثيقة واحدة بحيث تشمل كل من البحري بضائع و Marine DSU .

ويمكن تلخيص البنود الأساسية لوثيقة Marine DSU بالنقاط الآتية

أولاً: The Marine cargo underwriting Consideration

الاعتبارات الاكتتابية البحري بضائع:

لا شك بأن التقدير الدقيق للخطر الذي قد يؤدي ظاهرياً للإخلال بالبيانات الزمنية للمشروع هي الخطوة الأولى للاكتتاب بوثيقة Marine DSU وهكذا يتم الاكتتاب في تأمين البضائع بحد ذاتها بالطريقة التقليدية مع التركيز على النقاط التالية:

الخطوة الأولى للاكتتاب هي التقدير الدقيق للخطر..

1 ــ البضائع موضوع التأمين (القيمة الإجمالية وقيمة أكبر شحنة) الممتلكات ــ حساسية البضاعة ــ شكل التغليف ــ ضمن العنابر أو على السطح).

2 ــ وسيلة النقل conveyance (عمر السفينة وجنسيتها ــ الأسطول ــ النوع ــ الحماية والتعويض ــ وسيلة النقل البرية إن وجدت).

3 ــ الرحلة Voyage (طول الرحلة ــ المسار أو خط الإبحار ــ إعادة التحميل ــ تسهيلات الموانئ ــ نوعية المستودعات).

4 ــ الظروف المناخية للمخاطرة البحرية Physical environment (المنطقة الجغرافية والمظاهر الطبيعية السائدة).

5 ــ الحالة الاقتصادية والاجتماعية: المخاطرة المعنوية أو درجة الخطورة ــ نوع الشحنة ــ مالك السفينة).

وباختصار الحصول على جميع المعلومات الخاصة بموضوع التأمين كيف وأين ومن!..

وقد يضاف إلى ما سبق بعض الاعتبارات الأخرى خاصة في حال المشاريع الأساسية الكبرى، مثل:

* عند استخدام مواد وتجهيزات مستعملة سابقاً، يجب دراستها مع التركيز بشكل خاص، على احتمال التبديل وإمكانية الإصلاح والكلفة على المدى الطويل. في هذه الحالة يفضل تطبيق شروط الآليات المستعملة Non ــ Institute clause لأنها أفضل لبيان ودراسة الخطر.
* المواد غير النظامية أو التي تحتاج إلى عناية خاصة عند التحميل والتفريغ والتغليف والمعالجة.
* نوع السفينة ويفضل دراستها أو الحكم عليها من شروط التصنيف clause 345.

ثانياً: بالإضافة إلى الأمور الخاصة بتأمين البضائع بشكل عام. فهناك بعض الأمور التي يجب التركيز عليها لدى الاكتتاب في وثيقة Marine DSU ومنها:

أمور عديدة يجب التركيز عليها لدى الاكتتاب..

1 ــ البضائع ذات الخطورة العالية إذا تم تأخيرها Cargo related criteria:

إن مفهوم المواد الخطيرة أو الحرجة crititcal Items أساسي جداً بالنسبة لهذه الوثيقة. ويختلف تعريف /المواد الخطيرة/ من شركة لأخرى تبعاً للشروط والتطبيق العملي.

وبشكل عام فالمواد الخطيرة هي المواد التي يسبب تأخيرها ضرراً كبيراً للمشروع سواء في حالة الفقد أو التعطل.

المواد الخطيرة هي المواد التي يسبب تأخيرها ضرراً كبيراً للمشروع..

وفي تعريف آخر فالمواد الخطيرة هي تلك التي يتطلب إصلاحها أو استبدالها أو تجربتها فترة أطول من مدة التحمل.

وكذلك، فهي المواد التي لها أثر كبير على إقلاع المشروع. فهذه المواد تتطلب اعتبارات خاصة من قبل المكتتبين فيما تتعلق بقيمتها ونسبتها بالنسبة لمبلغ التأمين الكلي وتاريخ الشحن وأسلوب الشحن وبياناته.

2 ــ بيانات المشروع الخطيرة Project Re lated criteria:

- بيانات المشروع (بما فيها المخططات البيانية).
- المرحلة الخطيرة لإنشاء المشروع وهي أطول مدة للأنشطة والأعمال المستثمرة من بداية المشروع وحتى نهايته. وإجمالي الزمن المنقضي في المرحلة الخطيرة والتي لا يوجد فيها أي عائدات، فأي تأخير يحصل في هذه الفترة سيؤدي إلى تأخير بدء الإنتاج بشكل عام.
- التكاليف الثابتة للمشروع بما فيها الفوائد وتسديد القروض والريع أو الإيجار والتكاليف الثابتة المشابهة.
- الربح الصافي المتوقع حسب الدراسة العملية للمشروع.
- وضع مخطط للطوارئ التي يمكن حصولها بشكل تحليلي ومفصل، وذلك بهدف تحديد الطرق التي يمكن اتباعها للتعامل في حال حصول طارئ معين للحد من الخسائر التي قد تنجم عنه، وفق أفضل الحلول الناجعة مما يعمل على منع أو تجنب حصول أي تأخير للمشروع (Bommile Swissr 2003).
- أي تغيير في الحقوق (waiver of Subrogation) لأي جهة كانت عدا الجهات التي تم تسميتها أصلاً ضمن المؤمنين الأساسيين) (Al Ajami 2005).

3 ــ حدود الوثيقة Cover Limits:

* هل يفضل تطبيق شرط تأجيل التفريغ Deffered Unpacking أو يتم تطبيق شرط 50/50.
* مدة التعويض ومدة التحمل المطلوبة.
* تسهيلات إعادة التأمين والحماية المتوفرة.

4 ـ التسعير Rating:

يعتمد السعر الذي يتم تطبيقه على شروط الاكتتاب ومدة التعويض ومدة التحمل ومبلغ التأمين.

ولا يوجد عملياً سعر نظامي لأن المواصفات تختلف بشكل كبير بين مشروع وآخر ولكنها تتراوح بشكل تقريبي بين 0.6% ـ 1.3% ما عدا أسعار البحري بضائع. ويتم تحديدها عادة بالأيام.

مشاكل الوثيقة Marine DSU Problems:

هناك بعض الصعوبات التي تعترض وثيقة Marine DSU منها على سبيل المثال.

1 ـ عدم توفر الكادر المؤهل للاكتتاب في هذا النوع من التأمين خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا. فهو يتطلب فريقاً من الخبراء يتكون من مكتتبي فرع البحري والهندسي وإدارة الخطر والتعويضات.

2 ـ تعتبر المشاريع في مرحلة الإنشاء متعددة الاتجاهات لأن السماسرة والعملاء يفضلون توزيع وثائق الهندسي CAR/ EAR ووثيقة Marine DSU مع نفس الشركة مما يؤدي أحياناً إلى درجة معينة من الاختيارات المتعاكسة.

3 ـ تنوع الأخطار المؤمن عليها مما يؤدي إلى بعض الصعوبة في إدارة المخاطر وترتيبات إعادة التأمين.

4 ـ شروط السوق السهل والتي قد تفرض تمديد مدة التعويض ضمن الوثيقة الأصلية إلى فترة أطول من فترة الشحن البحري الأساسية (coplaul 2001).

5 ـ التداخل بين الأخطار المؤمن عليها والأخطار غير المؤمن عليها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تسوية وتسديد التعويضات.

6 ـ لا تتضمن وثيقة Marine DSU شرط إعادة التغطية إلى أصلها Reinstatement لأن الوثيقة لا تسمح إلا بتأخير واحد فقط.

(Bommeli 2003)

7ـ تحتاج وثيقة البحري Marine DSU إلى دراسة شاملة وجهود كبيرة لضبط تعويضات البحري خاصة في حالة المواد الخطيرة وبيانات الشحن التي تطبق عادة عند بدء الشحن والذي قد يتم تأجيله لأكثر من المدة المحددة ضمن الشروط والتي تحدد عادة بشهر واحد.

وبشكل عام لا بد من اطلاع المكتتب على جميع التطورات الخاصة بالمشروع كما أشير أعلاه حتى يستطيع إعطاء أفضل الشروط الممكنة لحفظ حقوق جميع الأطراف.

المصدر:

Fair Review— No.142 — December 2006

العنوان الأصلي:

Marine Delay in start up Insurance

الكاتب:

Dr. Tarek Gomaa Seif — Acil
Insurance Learning Centre, Lecturer
Bahrain Institule of Banking & finance

* * *

أبحاث ودراسات

التأمين على الأحداث الرياضية الكبيرة

ترجمة: سعد جواد علي

تتطلب الأحداث الرياضية الكبيرة حجماً هائلاً من الاعدادات والجهود قد لا تظهر لعامة الناس بشكل واضح، وقد أصبحت هذه الأحداث مناسبات هامة جداً بالنسبة لعدد كبير جداً من الجماهير لحضورها ومتابعتها، نذكر منها على سبيل المثال، الألعاب الآسيوية، وكأس العالم لكرة القدم والكأس الأوروبي، والألعاب الأولومبية التي تعتبر من أكبر الاحداث الرياضية في التاريخ الحديث، اذ أنها تستقطب عدداً كبيراً من المتنافسين بلغ عددهم حوالي 100 11 متنافس من 202 بلد في العالم في الألعاب الأخيرة التي جرت في صيف عام 2004 في العاصمة اليونانية أثينا.

ومن الجدير ذكره أن الألعاب الأولومبية التي جرت في سدني عاصمة استرالية عام 2000 قد استقطبت حوالي 16000 من مقدمي البرامج والصحفيين، وحوالي 3.8 بليون مشاهدعبر أجهزة التلفاز في كافة انحاء العالم، محققة بذلك حدثاً إعلامياًهو الأكبر على الاطلاق.

ويتطلب التأمين على هذه الاحداث الرياضية دراسة شاملة وتقييماً دقيقاً لكافة الأخطار المتعلقة بها، وسوف نتطرق في هذا المقال إلى النواحي المتعلقة بالتأمين على الأحداث الرياضية الكبيرة.

تقييم الأخطار:

تحقق محطات البث التلفزيوني أكبر عائدات من خلال تغطيتها للحدث الرياضي، وفي بعض الحالات تصل هذه العائدات إلى حوالي 1.6 بليون دولار

خبرة لجان التنظيم:

إن توفر الخبرة الكبيرة لدى اللجان التي يتم تكليفها لتنظيم الأحداث الرياضية يعتبر أساساً في إجراء التقييمات للأخطار، وعلى سبيل المثال إذا كانت اللجنة المكلفة بالإعداد لحدث رياضي لا تمتلك الخبرة الكافية ،ويتم تكليفها لأول مرة تختلف في واقعها وأدائها عن اللجان الخبيرة والتي سبق لها أن نظمت أحداثاً رياضية متعددة. لهذا على المكتتب التحقق من خبرة اللجان المكلفة بالإعداد لحدث رياضي.

لخبرة منظمي الأحداث الرياضية دورهـــا في تقيـــيم الأخطـــار..

الأمـــان:

ينبغي على المكتتب التحقق من توفر عناصر الأمان في الحدث الرياضي الكبير، ذلك أن توفر مثل هذه العناصر ينبغي أن يتسع ليشمل الجميع، سواء المشاركين والمسؤولين والمشرفين والمدربين والإعلاميين إضافة إلى جمهور الحضور، لهذا يجب هنا أن نطرح الأسئلة التالية:

عنصـــر الأمـــان مهـــم في الحدث الرياضـــي الكـــبير..

1- من المسؤول عن توفر الأمان في الموقع أو المنشآت الرياضية؟

2- هل لديهم الخبرة الكافية في توفير عناصر الأمان؟

3- ما هو الوقت المحدد لمجريات الحدث الرياضي؟

4- ما هي مساحة المنشأة التي سيقام بها الحدث الرياضي؟

قد يكون من الصعوبة بمكان إجراء مراقبة شاملة ودقيقة للحدث الرياضي الكبير مثل كأس العالم لكرة القدم أو أولمبيات الشتاء والتي عادة ما تجري أحداثها في منطقة واسعة، كما أنه ينبغي دراسة موقع المنشأة وما يحيط بها لما لذلك من أثر على تحقيق عنصر الأمان للموقع، وعلى المكتتب هنا التحقق من قيام الجهات المشرفة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتوفر عنصر الأمان.

إن مداخل ومخارج المنشأة الرياضية يجب أن تكون محددة ومراقبة بشكل دقيق، وسيتم حراستها بالاستعانة برجال الشرطة، وأن يكون هؤلاء الرجال بأتم جاهزية للتدخل في حال حدوث مشكلات محلية أو اضطرابات أو قلاقل أو عمليات إرهابية. هذا مع الإشارة إلى أنه قد تم اختيار المنشآت الرياضية لإقامة الألعاب الأولمبية والآسيوية وكأس العالم لكرة القدم في دول تشهد استقراراً سياسياً، وأن المشكلات الأمنية التي يمكن أن تقع تكون في أدنى درجات احتمال الحدوث، وعادة ما تقوم الجهات المنظمة باختيار المواقع الآمنة لإقامة الأحداث الرياضية على ضوء خبرة الأحداث السابقة والتي شهدت بعض المشكلات الأمنية.

يجب تحديد ومراقبة مداخل ومخارج المنشأة الرياضية..

خطر المقاطعة:

في السابق لم يتم الأخذ بموضوع المقاطعة، لهذا فقد كانت مستثناة من قبل المكتتبين بالأخطار، وقد تمت تغطيتها بشكل استثنائي لدى إجراء التأمين على الألعاب الأولمبية. إلا أنه منذ عام 1980 عندما جرت ألعاب موسكو وعام 1984 ألعاب لوس أنجلوس فإن المكتتبين بالأخطار قد أخذوا بعين الاعتبار موضوع المقاطعة من قبل عدد من الفرق الرياضية، ففي الحدثين المشار إليهما قام الفريق الأمريكي بمقاطعة ألعاب موسكو احتجاجاً على الحرب في أفغانستان، حيث تأثرت محطات البث التلفزيوني بهذه المقاطعة وتعرضت لخسائر، وعلى نقيض ذلك فإن مقاطعة الفريق السوفييتي لألعاب لوس أنجلوس عام 1984 منح فرصة للفريق الأمريكي بتحقيق ميداليات أكثر من المعتاد، الأمر الذي جذب جماهير المشاهدين إلى متابعة الحدث الرياضي بشكل أكبر. وترغب محطات البث التلفزيوني بحضور الفرق القوية والتي سبق وأن حققت ميداليات كثيرة في أي سباق يتم نظراً لكون مشاهدي جهاز التلفاز يرغبون بمتابعة تلك الفرق، لهذا فإنه لدى حضور هذه الفرق سوف يزداد عدد المشاهدين ويبلغ الإعلان عبر جهاز التلفاز أهدافه وتحقق محطات البث أرباحاً كما خططت لها.

خطر الإرهاب:

منذ أحداث أيلول عام 2001، أصبح خطر الإرهاب من أكثر الأخطار تقييماً وبحثاً لدى إجراء التأمين على الأحداث الرياضية الكبيرة، والحقيقة أن المكتتبين بدؤوا بدراسة وتقييم خطر الإرهاب بعد أحداث ميونخ عام 1972، ومنذ ذلك التاريخ بدأ خطر الإرهاب يتصدر اهتمامات المكتتبين بالأخطار لدى إجراء التأمين على الأحداث الرياضية الكبيرة.

بعد أحداث أيلول 2001 أصبح خطر الإرهاب من أكثر الأخطار تقييماً وبحثاً..

كما أن الجهات المنظمة قد بدأت منذ ذلك التاريخ تأخذ كافة الاحتياطات والإجراءات اللازمة لمنع تكرار ما حدث في ألعاب ميونخ عام 1972.

ولكن بالرغم من كل هذه الإجراءات فإن المكتتبين بالأخطار يتوقعون في كل مناسبة أو حدث رياضي كبير احتمال حدوث هجوم إرهابي لهذا فإنهم يركزون على النقاط التالية:

1- واقع الدولة التي سوف يجري بها الحدث الرياضي، والموقع والمكان داخل هذه الدولة ودراسة كافة احتمالات التعرض لهجوم إرهابي (قراءة الموقف والواقع السياسي لتلك الدولة).

2- جنسيات الرياضيين المشاركين بهذا الحدث الرياضي.

3- توفر عنصر التشويق والشعبية لهذا الحدث الرياضي، حيث يتم وضع تقديرات للعدد المتوقع لمشاهدي أجهزة التلفاز.

4- الإجراءات المتبعة لتحقيق عنصر الأمان في المنشآت التي تقام بها الألعاب الرياضية.

خطر الحرب:

يتم عادة التأمين على أخطار الحرب خلال فترة 12 شهراً من تاريخ بدء الحدث الرياضي على الرغم من وجود بعض الاستثناءات بهذا الشأن في الماضي. إن تقييم خطر الحرب يعتمد بشكل كبير على تعريف نوعية الخطر، وببساطة يمكن تقدير احتمال اندلاع حرب وتكون التغطية خاضعة لشرط الإلغاء في حال حصول تلك الحرب في البلد المضيف للألعاب الأولومبية أو غيرها.

تقييم خطر الحرب يعتمد بشكل كبير على تعريف نوعية الخطر..

البث التلفزيوني:

إن إحدى مكونات الأخطار الإضافية هو الواقع العام الذي من خلاله تقوم المحطات بالبث التلفزيوني، ويقوم طاقم البث من التأكد من نقاء الصورة لدى عملية الربط مع الأجهزة الفنية الموجودة في المنشأة الرياضية، وقد تنشأ مشكلات حقيقية في البث التلفزيوني في حال تبدل موقع الحدث الرياضي بشكل مفاجئ، هذا التحول قد يؤدي إلى خلق صعوبات في نقل الحدث الرياضي تتجلى في ضعف إشارة البث أو عدم وضوح في الصورة.

عدم نقاء صورة البث التلفزيوني يؤدي إلى مشكلات إضافية...

خطر التعرض للكوارث:

يمكن تقييم الأخطار الكارثية بالنسبة لمكان حدوث الأنشطة الرياضية وذلك إذا كان موقع الحدث الرياضي يعتبر منطقة تعرض للهزات الأرضية أو الزلازل وأن احتمال حدوث خسارة كلية لهذا الموقع ممكن أكثر مما لو كان الحدث الرياضي موزعاً على عدة مواقع، وبما أن الهزات الأرضية تعتبر من أكبر الأخطار الكارثية إلا أنه يجب دراسة احتمال حدوث عواصف وفيضانات إذا كانت المنطقة مصنفة من مناطق التعرض للكوارث، كما يمكن تحديد نوع النشاط الرياضي الذي يعتبر عرضة للتأثر بهذه الكوارث أكثر من غيره، وينبغي التأكد من إمكانية إعادة جدولة تلك الأنشطة وإجرائها في أماكن أخرى لاستمرار هذا الحدث الرياضي الكبير.

الطقس:

يمكن أن تشكل الأخطار المتعلقة بالطقس بعض الإرباكات بالنسبة لألعاب الصيف كالألعاب المائية مثل التجديف والمراكب الشراعية، أو سباقات المضمار أو الميدان، وعلى سبيل المثال فإن المطر والرياح الشديدة، أو عدم وجود رياح على الإطلاق قد يؤدي إلى تأخير أو تأجيل حصول الحدث الرياضي، إلا أن إلغاء كامل العرض نادراً ما يحدث في الصيف، وعلى نقيض ذلك فإن الطقس قد يشكل خطراً كبيراً على ألعاب الشتاء لهذا يجب الأخذ بهذه العوامل لدى إجراء دراسة وتقييم للأخطار.

والطقس يمكن أن يشكل إرباكاً بالنسبة لبعض الألعاب..

أغطية التأمين:

يعتمد خطر الإلغاء بشكل كبير على نوعية الحدث الرياضي، فإذا كان هذا الحدث قصير المدة، هنالك احتمال كبير بإلغائه أكثر من الأحداث الرياضية التي تستمر لأيام وربما لأسابيع، إلا أن الأحداث الرياضية التي تمتد لفترة طويلة تكون عرضة لحدوث خسائر جزئية أكثر من الأحداث ذات الفترات القصيرة.

خطر الإلغاء يعتمد بشكل كبير على نوعية الحدث الرياضي..

وتقوم الجهات التنظيمية للحدث الرياضي بإجراء تأمين المسؤولية تجاه الخسائر الناتجة عن الإلغاء الشامل للحدث الرياضي أو تغيير مكان الحدوث، كما تتطلب غطاء تأمين ضد الخسائر الجزئية التي قد تنشأ عن إلغاء حدث رياضي واحد أو تأجيل بدء هذا الحدث إلى وقت لاحق.

ونورد فيما يلي أغطية التأمين النموذجية بالنسبة للأحداث الرياضية الكبيرة:

- أغطية التأمين الصحي والحوادث بالنسبة للمشاركين في الأنشطة الرياضية.
- غطاء المسؤوليات العامة تجاه الجمهور.
- أغطية المسؤولية المهنية.
- تأمين الملكية بالنسبة للملاعب الرياضية.
- تأمين مسؤولية المشرفين والإداريين.

تأمين الألعاب الأولومبية:

- ألعاب سدني عام 2000:

دفعت الجهات المنظمة لهذه الألعاب حوالي 5.7 مليون دولار أقساط تأمين لقاء إجراء أغطية تأمين متنوعة.

- ألعاب أثينا عام 2004:

قامت اللجنة الأولومبية الدولية (IOC) بشراء غطاء تأمين ضد خطر الإلغاء بمبلغ تأمين إجمالي قدره 170 مليون دولار أمريكي، مع الإشارة إلى أن هذا الغطاء لا يشمل أية تعويضات للأفراد أو لجان المراقبة والإشراف أو محطات التلفزة، كما قامت الجهات المنظمة بشراء أغطية تأمين المسؤوليات

المرجع: Review Magazine

1/12/2006

أبحاث ودراسات

أنواع وثائق التأمين على الأشخاص

إعداد: د. محمد صالح طباخة *

عرف التأمين منذ عدة قرون حيث يقوم على فكرة الاحتياط والحذر من الأخطار المحتملة ولا يشكك أي كان بعد أن يدرس التأمين بشكل عميق وواقعي بأنه يتمتع بأهمية اقتصادية عظمى، سواء عند الأفراد العاديين أو عند الأفراد المستثمرين، لدرجة الشعور العام بأن التأمين إجراء مهم وضروري يجب الأخذ بأشكاله كافة حيث نجد التأمين في الدول المتقدمة يصاحب الإنسان كظله كما وصفه البعض في مؤلفاتهم، ونراه صديقاً ورفيقاً أميناً يجب الاعتماد عليه بعد الله سبحانه وتعالى.

فالتأمين يوفر الحياة المطمئنة البعيدة عن الخوف من الأحداث المفاجئة التي قد يتعرض لها الإنسان في حياته، حيث يمكن تعريف التأمين بمعناه العام بأنه إتخاذ وضعية الاحتياط والحذر من الأخطار والحوادث التي قد يتعرض لها الإنسان في شخصه أو أمواله، أو في كلتا الحالتين معاً، حيث تسبب له الخسائر المادية، فنجد أن التأمين بمفهومه المادي هو «تحويل الخسائر المادية الناتجة عن حدوث الخطر إلى طرف آخر هو شركة التأمين، وذلك مقابل دفع مبلغ وحيد أو أقساط تأمينية للحصول على التعويض من شركة التأمين حين الاستحقاق...»

ويجب أن نعلم أن الأخطار المؤمن ضدها هي أخطار إحتمالية ممكنة الحدوث لكنها غير مؤكدة، حيث أن الأخطار مؤكدة الحدوث لاتدخل في إطار التأمين...

---

* دكتوراه دولة في الاقتصاد ــ محاسبة التأمين

وإذا نظرنا إلى الوحدات الاقتصادية والاجتماعية لوجدنا أن هذه الوحدات قد تتعرض لأخطار جسيمة كالحريق والسرقة والكوارث الطبيعية كالزلازل والعواصف والصواعق وغيرها كالفيضانات إلخ... وأخطار ناشئة عن مسؤولية مدنية كإصابات العمل وإيذاء الآخرين كحوادث السيارات والطيران والبحار... كل هذه الأخطار إذا لم تؤخذ بالحسبان والاهتمام من إحتمال حدوثها وتحققها أدت حتماً إلى مشكلات إقتصادية واجتماعية تؤدي إلى الندم الشديد في حال عدم التأمين عليها، لهذا نجد إجماع الدول المتقدمة كافة على أن يكون التأمين ركن أساسي في كل عملية إقتصادية أو إجتماعية أو غير ذلك... حيث مهمة التأمين هي إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل حصول الخطر المؤمن عليه، وذلك بتعويض الخسارة الواقعة، كشعور العامل بالاطمئنان من حيث تعويضه والحفاظ على كرامة معيشته وأسرته في حالة إصابته مما سيؤدي إلى رفع روحه المعنوية وزيادة إخلاصه في العمل، وبالتالي زيادة كفايته الإنتاجية، فالإزدهار والرفاه والعيش الكريم لأي بلد يتوقف على حسن استغلاله لطاقاته الإنتاجية في الأموال والعمل وبث الشعور بالاطمئنان والاستقرار لدى المجتمع بكل شرائحه الإقتصادية والإجتماعية دون خوف أو قلق.

التأمين ركن أساسي في العمليات الاقتصادية في الدول المتقدمة..

التأمين على الحياة:

تزامن ظهور التأمين على الحياة مع ظهور التأمين البحري، حيث نصت بعض وثائق التأمين البحري على التأمين على حياة ربان السفينة والبحارة، وكان ذلك في عام 1536 في بريطانيا وبدون أي جداول فنية للتأمين، بل مبالغ تقديرية إلى أن بدأت الجداول الفنية والاكتوارية الإحصائية بشكل فعال مع نهاية القرن الثامن عشر. وإذا نظرنا إلى التأمين على الحياة، لوجدنا أن هذا التأمين يؤدي خدمة جليلة إلى المؤمن له، إذ يساعده على الإدخار الهادف لتأمين وحماية الأسرة من الخسارة المادية التي قد تنشأ عن عجزه أو مرضه أو وفاته، وعلينا أن نفهم ونعلم أن مفهوم التأمين على الحياة «لا يمنع المرض أو الوفاة لكنه يؤمن استمرار الحياة الكريمة المقبولة

التأمين على الحياة لا يمنع المرض لكنه يؤمن استمرار الحياة الكريمة للمستفيد..

للمستفيد أو المستفيدين من عقد التأمين».

لهذا كان التأمين على الحياة مرفوضاً من الذين لا يدركون الهدف منه، وظنوا أنه يمنع الموت والمرض وهذا مفهوم خاطئ جداً ناتج عن عدم نشر الوعي والثقافة التأمينية بالشكل المطلوب واللازم للاقناع بضرورته وشرعيته الدينية والدنيوية.

الأخطار التي يغطيها التأمين على الحياة:

هناك أربعة أنواع وهي:

1 ــ التأمين من خطر الوفاة «وصية الموت» كما جاء في القرآن الكريم.

2 ــ التأمين من خطر الحياة أي طيلة البقاء على قيد الحياة.

3 ــ التأمين من خطر الحياة والوفاة أي التأمين المختلط.

4 ــ التأمين الجماعي للحياة...

أولاً. التأمين على الحياة من خطر الوفاة:

حيث يدفع تعويض التأمين المتفق عليه بموجب عقد التأمين بعد حدوث الوفاة مباشرة بهدف حماية الأسرة بعد وفاة معيلها مهما كان عمره وذلك لقاء قسط وحيد عند التعاقد أو أقساط لمدة معينة أو مدى الحياة لكل شروطه ومواصفاته... كالسن والحالة الصحية والحالة البيئية والمبلغ المطلوب للتعويض ودخل المستأمن..

هدف التأمين على الحياة حماية الأسرة بعد وفاة معيلها

ثانياً. التأمين في حالة الحياة:

حيث يدفع تعويض التأمين المتفق عليه بموجب عقد التأمين إلى المؤمن عليه في حالة بلوغه سن معينة، وإذا توفي المؤمن عليه قبل السن المحددة في العقد لا ترد شركة التأمين القسط الوحيد أو الأقساط المدفوعة، حيث نجد أن هذا التأمين يصلح لمن لا يهتمون أو يتحملون مسؤولية أسرية ويرغبون في حماية أنفسهم فقط عند بلوغهم سن معينة كالشيخوخه مثلاً...

ويسمى هنا العقد «بعقد الوقفية البحتة» حيث يتمثل هدفه تكوين رأس مال معين في تاريخ لاحق، لذا يسمى العقد رأس المال المؤجل، أو ربما كان مبلغ دوري على شكل دفعات شهرية أو سنوية طالما كان المؤمن له على قيد الحياة أو خلال مدة محددة من السنوات، وتتوقف الشركة عن التعويض أو الدفعات الدورية عند وفاة المؤمن على حياته مباشرة، أو أي رغبة تكون لدى الراغب في التأمين، ممكن بحثها والتفاوض بشأنها لدى شركة التأمين، توافق أو ترفض حسب دراسة تلك الرغبة والجدوى المتبادلة منها...

هدف التأمين في حالة الحياة تكوين رأسمال معين في تاريخ لاحق..

ثالثاً. التأمين المختلط «حياة+ وفاة»:

تعد عقود التأمين المختلطة أكثر عقود التأمين شيوعاً حيث يدفع تعويض التأمين إلى ورثة المؤمن له عند حدوث الوفاة خلال مدة معينة، أو إلى المؤمن له بالذات إذا كان على قيد الحياة في موعد الاستحقاق، فهذا النوع من التأمين سيحمي أسرة المؤمن له في حال وفاته، أو يؤمن الدخل المناسب والمتفق عليه في العقد في سن الشيخوخة... وهذه العقود أكثر انتشاراً من غيرها وخاصة في الدول التي لا يتمتع أفرادها بوعي تأميني كبير، لأنها العقود الوحيدة في التأمين على الحياة التي لابد أن يستفيد مشتريها في الحالتين (وفاته أو حياته) حيث يشعر بأنه قد اشترى ما يعود عليه بالتعويض المؤكد سواء له أو لأسرته من بعده..

التأمين المختلط أكثر عقود التأمين شيوعاً..

رابعاً: التأمين الجماعي للحياة:

من المعروف أن معظم الدول نفذت مشاريع الضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص، كما في مؤسسة التأمينات الاجتماعية لدينا في سورية ومؤسسة التأمين والمعاشات أيضاً، وفي حال عدم وجود التأمينات الاجتماعية الحكومية فإن التأمين الجماعي يحل محلها بموجب وثيقة التأمين الجماعي بين رب العمل وشركة التأمين

التي توفر للعاملين الغطاء التأميني المتفق عليه، كالاستمرار في دفع الرواتب والنفقات الطبية الناتجة عن المرض أو الحوادث المهنية، وصرف التعويضات في حالات الوفاة والولادة والزواج ودفع الرواتب التقاعدية لهم ولأسرهم من بعدهم، حيث كما أسلفنا يساهم ذلك في رفع معنويات العاملين ويشعرهم بالطمأنينة والاستقرار وبالتالي يشكل دافعاً قوياً للإخلاص للعمل حيث يستلم كل عامل مستنداً لاشتراكه بالتأمين الجماعي ليعرف منه حقوقه وواجباته تجاه هذا التأمين..

التأمين الجماعي يساهم في رفع معنويات العاملين ويشعرهم بالطمأنينة

قسط التأمين على الحياة للأفراد أو الجماعي يتأثر بعدة عوامل أهمها:

1- طبيعة عمل المؤمن له أوالمؤمن لهم.

2- عمر المؤمن له أو متوسط أعمار المؤمن لهم.

3- مبلغ التعويض المتفق عليه في العقد مع شركة التأمين.

4- معدل الفائدة.

5- معدل التضخم.

ختاماً:

شكلت أقساط تأمين الحياة وحماية الأسرة نسبة 65% من مجموع أقساط المؤسسة العامة السورية للتأمين في عام (2000) وبلغ أقل من واحد بالمئة في عام (2005) حيث يعتبر هذا النوع من التأمين معطلاً عن العمل في سورية، أما في العالم العربي فيصل إلى حوالي 15% من مجموع الأقساط العربية، بينما النسبة العالمية هي حوالي 61% من الأقساط التأمينية في الدول المتقدمة.

أقساط التأمين على الحياة أقل من معدلاتها العالمية

مما سبق يؤكد نقص الوعي والثقافة التأمينية في الدول العربية عموماً.. ولأسباب اقتصادية كانخفاض مستوى الدخل، ولأسباب عقائدية كالعامل الديني والاختلاف في الرؤية، أو بالأحرى عدم الجرأة في الإفتاء رغم وضوح الرؤية كوضوح الشمس في كبد السماء.

ويبقى التأمين الملاذ الآمن والعلم الأكثر أهمية وتأثيراً لأي اقتصاد كان.. سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على مستوى الدولة.

* * *

الأطفال يخافون من ركوب السيارة مع الآباء:

يعتبر الكثير من الأطفال والمراهقين البريطانيين آباءهم سائقين سيئين، ويشعرون بالقلق عند الركوب في سياراتهم. وحسب الاستطلاع الذي أجرته شركة «بريفيليج إنشورنس كومباني» للتأمين وشمل 500 طفل ومراهق تتراوح أعمارهم ما بين 10 و16 سنة فإن 47% من هؤلاء قالوا إنهم يشعرون بعدم الأمان عندما تقود أمهاتهم السيارة مقابل 39% ذكروا بأن الشعور نفسه يساورهم عندما يكون آباؤهم خلف المقود، فيما قال 5% منهم إنهم يشعرون بالخوف عند ركوبهم لسيارات آبائهم. ومن بين 500 طفل ومراهق الذين شملهم الاستطلاع كان هناك 9% منهم عند حصول حادث مروري كانت فيه الأم تقود السيارة، و8 % كان الأب خلف المقود. وأجمع هؤلاء على أن آباءهم وأمهاتهم لديهم عادات سيئة عند القيادة، إذ قال 24% إن أمهاتهم يجدن صعوبة في صف سيارتهن في المكان المخصص لها، و 21% انتقدوا آباءهم بسبب تجاوزهم للسرعة المطلوبة.

وقالت جنيفير كولي من «بريفيليج إنشورنس كومباني» لصحفية «دايلي مايل» إن «واحداً من بين 20 من الأطفال يشعرون بالخوف عند ركوبهم في سيارات آبائهم»، مشددة على ضرورة أن يقود هؤلاء مركباتهم بشكل آمن «لأن ذلك يشعر الأطفال بالأمان ويعطيهم مثلاً صالحاً عن القيادة النموذجية في المستقبل».

94
الرائد العربي
صيف
2007

أهمية التدريب في صناعة التأمين

سوسن بركات

التدريب هو «التعليم الموجه» أو «التعليم نحو غاية تنفيذية معينة»، وقد ركز قطاع الخدمات المالية كثيراً وبشكل تقليدي وهو محق بذلك على اكتساب المؤهلات المهنية وعلى استمرارية التطوير المهني، وفي الوقت الذي تشكيل فيه هذه الأمور مظاهر هامة للتعليم إلا أنه لا يمكن تصنيفها بمثابة «تدريب» بالمعنى الحرفي لها.

وعلى الرغم من الطبيعة العالمية التي تتمتع بها صناعة التأمين، إلا أنها لم تبدأ في التجانس على المستوى العالمي إلا في العقود الأخيرة، وكانت هناك دوافع عديدة وراء ذلك، فعلى سبيل المثال لا التحديد. متابعة الاتحاد الأوروبي عملية التحرير في أوروبا برمتها وزيادة رأس المال الأمريكي والبرمودي في لندن (بالإضافة إلى رأس المال القادم من أوروبا القارية عقب إعصار هوغو ــ بابير ألفا وتحولات التسعينات الحاصلة في اللويدز) واندماج الشركات على المستوى الدولي والنشاط المكتسب وكذلك الحالات (القضايا) القانونية ذات المضامين الدولية.

وبناء على الثقافة التقليدية والمنظمة تنظيماً ذاتياً على نطاق واسع فإن نجاح هذه الصناعة يتوقف على المهنية لاسيما وأن هناك الكثير من شركات التأمين التي برزت في السنوات الأربعين أو الخمسين الماضية انهارت لسبب أو لآخر، وكان يمكن ألا يحدث ذلك لو وجدت الكوادر المؤهلة مهنياً!!

وعلى الصعيد الدولي فقد فتح التنظيم الذاتي المجال واسعاً أمام سلطات الخدمات المالية وساعدت التشريعات على سن النصوص القانونية ووضعها موضع التنفيذ، ولم تعد الممارسة الأفضل مسألة خبرة مهنية وإنما مسألة تدريب وتأهيل لتجسيد إدارة مخاطر المؤسسة في التشريعات والأنظمة.

وكان للعولمة والتعديلات الحاصلة في الثقافة التشريعية تأثير مباشر على مقاربة الصناعة نحو التعلم وصرف التركيز من التعليم المهني المستمر (وإن يكن ذو صلة وثيقة بهذه الصناعة) إلى التعلم أو التدريب الذي يعتمد على الكفاءة، حيث بدأ ينتشر التدريب الموجه نحو الأداء في أسواق التأمين المتطورة والمتزايدة التنظيم.

للعولمة التشريعية تأثير مباشر على التعلّم والتدرب

وقد أظهرت دراسات الأسواق المستقلة التي أجراها عدد من المعاهد الأعضاء في «معهد تعليم التأمين العالمي» في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا واستراليا في عام 2004 نتائج متشابهة بشكل ملفت للنظر من حيث الصلاحية أو المؤهلات والألقاب المهنية في هذه الصناعة، كما لخص السيد (بيتر هومان)، المدير التنفيذي في معهد كندا للتأمين نتائج أبحاث المعهد بالقول: إن أرباب العمل راحوا يتطلعون بشكل متزايد إلى المؤهلات على أنه «من الجميل الحصول عليها» بدلاً من «الواجب الحصول عليها» فاهتمام الشركات يتزايد في التعليم الذي يعتمد على الكفاءة أكثر من الحصول على الألقاب التي تقدمها المؤسسات المهنية عادة.

أرباب العمل يتطلعون إلى المؤهلات وكضرورة للعمل..

وبشكل مفرط راح أرباب العمل يتطلعون إلى المؤهلات على أنها «من ضروريات العمل» بدلاً من «وجوب الحصول عليها» فاهتمام الشركات يتزايد في التعليم الذي يعتمد على الكفاءة أكثر من الحصول على الألقاب التي تقدمها المؤسسات المهنية عادة.

ويعود السبب في ذلك كما أوضحت دراسة معهد أستراليا ونيوزيلاندة إلى إمكانية التحرك الوظيفي الأعلى نسبياً في هذه الصناعة.

وعلى حد تعبير السيدة (جوان فيتزبتريك)، المديرة التنفيذية في معهد أستراليا ونيوزيلاندة بإنه لم يعد سعي أرباب العمل للحصول على عائد أسرع من الاستثمار في التدريب قائماً على أساس أنه «وظيفة تدوم مدى الحياة» ويشدد الدكتور (أ. سكوت)، المدير العام لمعهد التأمين القانوني في المملكة المتحدة على ذلك حيث يقول أنه «بالرغم من مواصلة معهد التأمين القانوني في تقديم المؤهلات المهنية ذات السمعة الدولية إلا أن الدافع الرئيسي وراء بحثهم وتطويرهم هي البرامج التي تعتمد على الكفاءة».

ونتيجة لما تقدم نشأت جهات تقدم خدمات تدريبية جديدة إما على شكل مؤسسات أكاديمية تقليدية ــ كالجامعات ــ التي ازداد نشاطها في مجال برامج التدريب القصيرة الأمد والمبنية على المهارات بدلاً من الاتجاه الأكاديمي أو على مؤسسات وسائل الإعلام التي تتنوع فعالياتها من حلقات البحث الدراسي إلى ورش العمل في قطاعات معينة والتي تشمل الخدمات المالية.

الاهتمام بالتدريب ساعد على انتشار هيئات تعنى في هذا المجال..

واستناداً لما سبق نتساءل كيف يرتبط ذلك بصناعة التأمين في الشرق الأوسط؟ وكيف يمكن بهذا القطاع أن يتشكل في خضم المتغيرات التشريعية والمخاطر القائمة في هذه المنطقة؟! ثم ماذا يتوقع من هذه الصناعة على المدى القصير والمتوسط في مجال تدريب الموارد البشرية وتنميتها؟ هل ينبغي على شركات التامين وإعادة التأمين في المنطقة العربية أن تتبنى إستراتيجية شاملة تجاه تنمية الموارد البشرية في مجال عملها؟..

شركات التأمين تعتمد على المهنيين الماهرين لتقديم الأفضل..

لقد اعتمدت شركات التأمين في منطقة في مقاربتها التقليدية والتسلسلية والموجهة نحو الوظيفة على المهنيين المستقدمين (imported profeviomals) والماهرين في خدمة حاجات هذه الصناعة على المدى الطويل.

وفي السنوات الأخيرة نتيجة المنافسة الكبيرة في السوق أضحت الشركات الناشئة نتيجة الاندماج كشركات رائدة في الأسواق الإقليمية هي تلك التي تلتزم بالتدريب، وعلى سبيل المثال تنمو شركات التأمين العمانية التي تعمل في أكبر أسواق التأمين في المنطقة ألا وهو سوق دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل وسطي يصل سنوياً إلى 75%

شركات التأمين العمانية تنمو بشكل كبير وواضح..

وشركة التأمين العمانية هي الشركة المعتمدة من قبل مزود خدمات التأمين IIP (المملكة المتحدة) وقد حصلت على جائزة «الاستثمار في التدريب» (جوائز التأمين في الشرق الأوسط) على مدى السنتين المتتاليتين الماضيتين.

ـ يضاف إلى ذلك أن المهنيين المؤهلين والمستقدمين لم يساهموا في تلبية حاجات تنمية الموارد البشرية لدى الشركات على المدى الطويل وجاء تأمين القوى العاملة باستثناء البحرين منخفضاً نسبياً. وفي جميع دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها البحرين أصبحت الإدارة الوطنية المتوسطة والعليا المؤهلة مهنياً دخيلة على هذه الصناعة.

لكن وبسبب الغياب النسبي المواهب الوطنية في هذه الصناعة ونتيجة المتغيرات التشريعية الجارية في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي بدأ المواطنون يقبلون على المؤهلات المهنية في مجال التأمين إضافة إلى تنفيذ المؤهلات المدعومة بالشهادات في سبيل ضمان حصول الوسطاء ومقدمي الخدمات على التدريب.

ويعُد إنشاء أكاديمية معهد التأمين CII في البحرين البداية في تقديم برنامج تتم من خلاله متابعة المؤهلات الدولية في مجال التأمين، وفي سبيل مواجهة حاجات التدريب الاستراتيجي، يجب أن تضم الجهات المنظمة وأرباب العمل وطيف أوسع من مقدمي التدريب في المنطقة، ويعد أرباب العمل الأهم دون أدنى شك بين من يستلم الرهان في التدريب لأنهم الجهات المستثمرة والجهات المستفيدة في نهاية المطاف.

إطلاق أكاديمية معهد التأمين في البحرين بداية جيدة..

على مقدمي خدمات التدريب تأمين الارتباط مع الجهات المنظمة ..

وينبغي على مقدمي خدمات التدريب تأمين الارتباط مع الجهات المنظمة من أجل ضمان تحقيق الكفاءة المطلوبة في التشريع عن طريق برامج التدريب المصادقة عليها من قبل هذه الجهات المنظمة كمطلب مسبق في بعض وظائف هذه الصناعة ولاسيما في حالة الوسطاء.

إن التنوع الموجود في متطلبات التدريب وسرعة الاستجابة إنما يشكل تحدياً لأرباب العمل والمتدربين على حد سواء على الشركة التي تنخرط في مجال العمل أن تجني الأرباح ويعتبر موظفوها هم من يحقق ذلك جوهرياً وأي شيء آخر في معادلة العمل سواء كان طلب الزبائن أو التكنولوجيا أو الظروف الاجتماعية أو المنافسة أو قنوات التوزيع فهو ذو طبيعة متقلبة متغيرة.

ويكمن سر النجاح في الأيدي المتكيفة المهنيين الذين يتمتعون بالتدريب النوعي وفي إقرار شركات التأمين والجهات المنظمة بأهمية إستراتيجية التدريب.س

* * *

الأطفال يميزون بين اللغات من حركات الوجه:

كشفت دراسة حديثة أن الأطفال الصغار يمكنهم التعرف من حركة الشفاه والوجه إذا ما كان الكبار يتكلمون بلغتهم الأم أم بلغة أجنبية.

وعلى الرغم من اعتقاد الكثيرين بأن الأطفال لا يهتمون بشيء سوى الحركة في جميع الاتجاهات ومحاولة لمس كل ما تقع عليه أعينهم إلا أن الدراسة كشفت أن مخ الأطفال الصغار يعمل بكفاءة عالية ويكوّن مجموعة من الإيقاعات اللغوية تصبح بعد ذلك حجر الأساس الذي يتعلم الطفل من خلاله اللغة. ونقلت مجلة «فوكوس» الألمانية في موقعها على الإنترنت عن ويتني وايكوم، من جامعة بريتش كولومبيا بكندا قوله: «يستطيع الأطفال التفرقة بين اللغات المختلفة من خلال السمع». واشترك ويتني مع مجموعة من الخبراء في الدراسة التي كشفت أن الأطفال الصغار يمكنهم التفرقة بين اللغات المختلفة من خلال حركات الوجه. وعرض الباحثون مجموعة من شرائط الفيديو المتحدثة بالإنجليزية والفرنسية ولكن من دون صوت على عدد من الأطفال تابعوا الفترة التي يهتم فيها الطفل بمتابعة الشريط على أساس أن الأطفال غالبا ما يملون من الأشياء المألوفة لهم ولا يجذبهم سوى الشيء المختلف.

ومن الملاحظ بأن الاكتتاب بأخطار التأمينات العامة قد تركز على أخطار البناء التجاري وإن النمو الكبير في حجم الاكتتاب في دول الشرق الأوسط قد تركز في التأمينات الصناعية والتأمين الهندسي. أما بالنسبة لمشاريع البناء الكبيرة كالمجمعات العمرانية فإن معدلات الاحتفاظ كانت منخفضة بالرغم من توفر رأسمال قوي لدى العديد من الشركات في السوق.

الإكتتاب بأخطار التأمينات العامة تتركز على أخطار البناء التجاري

وبالعودة إلى تأمينات الحياة نجد بأن هذا النوع من التأمين قد شكل معدل زيادة سنوية بلغ بحدود 15% في عام 2005، بينما نجد أن إجمالي عمليات التأمين (حياة وغير حياة) قد زاد بنسب ملحوظة بالمقارنة مع إجمالي أقساط التأمين في العالم العربي، وتجدر الإشارة إلى أن حصة دول مجلس التعاون الخليجي من سوق التأمين العربي ككل سوف تزداد من 52% عام 2005 إلى 57% عام 2006 ومتوقع لها أن تصل إلى 60% عام 2007.

مع الإشارة إلى أن أغلب الأخطار التأمينية توصف بإنها أخطار ذات قيم تأمينية عالية، لهذا فهي تعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية في إسناد جزء كبير من تلك الأخطار لها. على الرغم من وجود آلية عمل مختلفة حالياً إذ تقوم بعض الشركات في مجلس التعاون الخليجي بزيادة معدلات الاحتفاظ من الأخطار الكبيرة. وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط والطاقة في توفير تدفقات نقدية كبيرة إلى المنطقة تم استثمارها في مجالات البناء والإعمار سواء في المجالات الصناعية أو التجارية، وعلى ضوء ذلك فإن المراقبين يتوقعون بأن يتركز النمو الحقيقي والفعلي لحجم الأقساط بالتأمينات العامة أكثر من قطاع تأمينات الحياة والذي، إلى الآن، لا يشجع على الاستثمار فيه.

ارتفاع أسعار النفط ساهم بتوفير تدفقات نقدية كبيرة تم استثمارها في العقارات.

الحاجة إلى رأس المال:

إن أي نمو وتطور حقيقي في السوق يتطلب، بالدرجة الأولى، زيادة في حجوم رؤوس الأموال المستثمرة في أي قطاع من قطاعات المال والاقتصاد، وهذا ما تتم ملاحظته حالياً في أسواق دول الشرق الأوسط، إن عملية ضخ رساميل كبيرة إضافة إلى تراكم في الفائض سوف يزيدان حجم ونمو الأقساط التأمينية من خلال زيادة حجم

زيادة حجم الأخطار المقبولة، إلا أن تلك الزيادة ممكن أن تكون محفوفة بالمخاطر في ظل غياب الخبرات الفنية بالاكتتاب بالأخطار الكبيرة، وأيضاً مع وجود نقص في البنية التحتية لكثير من تلك الشركات، ولكن يمكن بالمقابل التأكيد على ناحية هامة وهي أن منطقة الخليج العربي لاتعتبر من مناطق التعرض لكوارث طبيعية ولهذا فإن حجم الخسائر، لو تحققت، لن يكون بالمعنى الكارثي. والمهم إن النتائج المعقولة التي حققتها بعض الشركات في السنوات القليلة الماضية قد شجعت الكثيرين على الاستثمار في مجال التأمين.

لا تعتبر منطقة الخليج من مناطق التعرض لكوارث طبيعية..

إلا إن المشكلة الحقيقية في أداء السوق تتركز، في واقع الأمر، في الأسعار التأمينية المطبقة في ظل المنافسة الشديدة مما يشكل خطراً حقيقياً على رؤوس الأموال العاملة في هذا القطاع، إذ أن فشل توزيع بعض الأخطار بسبب رفض معيدي التأمين منح تغطيات لها بسبب تدني الأسعار قد يدفع ببعض الشركات إلى استخدام رأس المال لاطفاء الخسائر في حال حدوثها.

شركات تأمين عديدة تقوم بتطوير أبحاث وإدارة الأخطار

إلا أننا نلاحظ من ناحية أخرى قيام العديد من شركات التأمين بتطوير أبحاث ودراسات حول إدارة الأخطار (E.R.M.) تشمل دراسة أخطار محددة ومصادرها وحجم المسؤوليات الناتجة عنها.

إن هذا التغير في السياسة المتبعة لدى العديد من شركات التأمين العاملة في أسواق مجلس التعاون الخليجي قد حولها من شركات موزعة للأخطار إلى شركات تقبل بالأخطار، وبالرغم من هذا التحول المهم في الأداء، إلا أنه لا تزال هنالك حاجة إلى أبحاث ودراسات أخرى من المفترض أن تقوم بها تلك الشركات وتتعلق بحجم هذه الأخطار ومعدلاتها بالنسبة لرأس المال المستثمر إضافة إلى تطوير حجوم رأس المال.

وفي الواقع شهدت السنوات الأخيرة المنصرمة تطبيقاً واضح المعالم بالنسبة لأبحاث الإدارة الشاملة للأخطار (ERM) لدى العديد من شركات التأمين العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتعتبر هذه الناحية هامة جداً إذ أسهمت في تحقيق تحول مهم في عمل وأداء تلك الشركات تجلت في زيادة حجم المسؤوليات ومعدلات الاحتفاظ بالأخطار والخبرات الفنية بالاكتتاب، مما أعطى نتائج أفضل من حيث معدلات الأرباح التي حققتها تلك الشركات.

وبشكل عام فإن النمطية المتبعة لدى إجراء التصنيف تأخذ في أبحاثها الأخطار الخاصة على أنها وحدة متكاملة في كل فرع من الفروع التأمينية وذلك من أجل تمييز حجم المسؤوليات وأنواع المنتجات التأمينية واستمرارية الخطر.

وهنا يجب التأكيد على إن تصنيف الدولة يلعب دوراً هاماً في تحديد معدل التصنيف لشركة التأمين ضمن هذه الدولة، وقد يكون من الصعب تماماً أن تحصل أية شركة على تصنيف يزيد في معدله عن تصنيف الدولة.

وتبقى هنالك عوامل أخرى من حيث الأداء والاستقرار في أسواق المال والاستثمار إضافة إلى الظروف والأخطار التي تحيط بالدولة والتي تشكل أهمية كبيرة في تحديد معدلات التصنيف.

وفي الحقيقة إن زيادة الاعتماد على أسواق المال قد يكون ضاراً كما هو الحال في عام 2006 عندما حدث انهيار في أسواق المال العربية. كما تتم دراسة الأخطار التي تؤثر على صناعة التأمين بشكل خاص، حيث أن الظروف والواقع السياسي للدولة لهما تأثير قوي في تحديد معدل التصنيف، كما تقوم شركات التصنيف بدراسة القيود المفروضة على عمليات تحويل العملات الصعبة، وعلى القوانين والتشريعات الخاصة بالتأمين. كما أن الخبرة المتاحة في السوق تعتبر من بين المكونات الهامة في إجراء التقييمات.

زيادة الاعتماد على أسواق المال قد يكون ضاراً..

وبشكل عام تنشط حالياً أربع شركات تصنيف عالمية في دول مجلس التعاون الخليجي نظراً للتطور الكبير الذي يشهده السوق في مجال صناعة التأمين والطلب على التصنيف باعتبار أنه قد أصبح من أحد الأسس ولربما الأهم بالنسبة للأسواق العالمية في تحديد قبول أو رفض الأخطار المسندة لها من شركات التأمين المباشر.

المراجع

Policy vol «4» issue «2» April «2007»

94
الرائد العربي
صيف
2007

شركات الوساطة ودورها في دعم النشاط التأميني

إعداد: هيئة التحرير

أقام الاتحاد العام العربي للتأمين في الفترة بين 13 ــ 14 أيار (مايو) 2007 في القاهرة ندوة تحت عنوان: «شركات الوساطة ودورها في دعم النشاط التأميني في ظل ظهور قنوات تسويقية جديدة».

وكان الهدف الرئيسي لهذه الندوة هو إلقاء الضوء على دور الوسيط وخاصة في الأسواق العربية في الوقت الذي تتزايد فيه أهمية الدور الذي تؤديه شركات الوساطة في ضوء ما تشهده أسواق التأمين العربية من تطورات تتمثل في فتح معظم هذه الأسواق أمام شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية والاتجاه نحو إعادة تنظيم هذه الأسواق، وإصدار العديد من التشريعات العربية لتنظيم مهنة الوساطة بهدف الارتقاء بمستوى الأفراد العاملين في هذه المهنة مع الاهتمام بالمؤسسات والشركات العاملة في مجال الوساطة لفرض تعزيز ملاءتها المالية ووضع الضوابط الكفيلة بتمكينها من أداء دورها في تنمية صناعة التأمينية بشفافية وعدالة استناداً لالتزاماتها المهنية والقانونية.

وقد ألقيت في الندوة عدة محاضرات هامة تركزت حول الموضوع المطروح من حيث التشريع والتنظيم والممارسة، والرؤية المستقبلية للوسيط العربي.

ولإلقاء الضوء على ما قدم في هذه الندوة، سنعمل على اجتزاء بعض من المحاضرات وأهم الأفكار التي تناولتها. وسنبدأ بالمحاضرة التي ألقاها الدكتور عادل منير رئيس مجلس الإدارة للهيئة المصرية للرقابة على التأمين حيث

الوسطاء كقناة تسويقية على
مستوى قارة آسيا

الدولة	الإجمالي	الدولة	الإجمالي
اليابان	%1	الهند	%1
كوريا الجنوبية	%1	ماليزيا	%30
الصين الشعبية	%1	تايلاند	%30
تايوان	%12	إندونيسيا	%20

الوسطاء كقناة تسويقية على
مستوى قارة أمريكا اللاتينية

الدولة	الإجمالي	الدولة	الإجمالي
البرازيل	%70	فنزويلا	%30
المكسيك	%50	كولومبيا	%20

توزيع إسنادات إعادة التأمين
عن طريق الوسطاء على مستوى العالم

أمريكا الشمالية	%39
أوروبا الغربية	%26
إفريقيا	%8
أوروبا الشرقية	%8
أمريكا اللاتينية	%6
آسيا والشرق الأوسط	%5
البحر الكاريبي	%3
دول أخرى	%3
استراليا	%2

إلا أن عملية الوساطة التأمينية وكغيرها من النشاطات الاقتصادية هي بحاجة إلى شروط وضوابط لمزاولتها بالطريقة الأسلم، وعلى الجهات الرقابية أن تضع شروط وضوابط الترخيص للوسطاء في أي سوق تأميني باعتبارها من أهم الأسس في مزاولة أعمال الوساطة بالسوق ويمكن أن تختلف هذه الشروط من دولة إلى أخرى، وفيما يلي أهم شروط الترخيص الواردة في قوانين وتشريعات الوساطة في معظم دول العالم:

على الجهات الرقابية وضع شروط وضوابط الترخيص للوسطاء

- عدم الجمع بين مزاولة أعمال السمسرة في فرع الحياة أو فروع التأمينات العامة.
- إيداع وديعة ضمان يتم تحديدها وفقاً للفروع التي سوف يزاولها السمسار.
- اجتياز الاختبارات التي تعدها جهة الرقابة.
- توافر عدد من سنوات الخبرة العملية لممارسة كل نشاط يختلف من دولة لأخرى.
- بطاقة مهنية تثبت تسجيله لدى جهة الرقابة والفروع المصرح له بمزاولتها.
- لا يحق للوسيط أن يحمل أكثر من بطاقة مهنية.
- دفع الرسوم المحددة من قبل جهة الرقابة والتي تختلف من فرع أو من نشاط لآخر.
- اجتياز دورات متخصصة في أعمال التأمين.

شروط مهمة يجب توافرها لشركات الوساطة

إضافة لما سبق فإن الشخصيات الاعتبارية كشركات وساطة تأمينية يجب أن يتوافر لها الشروط الآتية:

- بيان مفصل بمؤهلات العاملين لديها وأرقام تسجيلهم بجهة الرقابة وبطاقاتهم المهنية الخاصة بمزاولة الفروع المرخص لهم بها.
- عقد الشركة والنظام الأساسي.
- وديعة ضمان إضافة لكل فرد يعمل لدى الشركة كوسيط.
- إذا كانت شركة تابعة لسمسار أجنبي يقدم مستندات تدل على ترخيص صادر له بمزاولة أعمال الوساطة من الدولة الأم.

وعن التجربة اللبنانية لشركات الوساطة ودورها في تطوير سوق التأمين فقد قدم الأستاذ إيلي زيادة رئيس نقابة وسطاء التأمين في لبنان مداخلة موجزة شرح فيها دور الوسطاء في سوق التأمين اللبناني، وأوضح أن نقابة وسطاء التأمين في لبنان تلعب دوراً هاماً وهي الراعي والضامن الحقيقي، ليس فقط لمصالح وسطاء التأمين في لبنان، بل أيضاً من مهامها حماية المستهلك، من خلال تأمين مصالحه، وبالتالي تكون النقابة قد ضمنت مصلحة وسيط التأمين وشركة التأمين وقطاع التأمين.

نقابة وسطاء التأمين في لبنان تلعب دوراً هاماً في سوق التأمين

أما الأستاذ بول جميل حداد ــ المدير العام لمكتب بول حداد لوساطة التأمين في مصر فقد قدم محاضرة عن رؤيته للوسيط العربي في الحقبة الزمنية القادمة ومن ضمن ما تحدث عنه هو خريطة الوسطاء العالميين في محيطنا العربي حيث عرف الوسطاء العالميين بأنهم الذين يحترفون مهنة الوساطة المباشرة في الأسواق التي يعملون بها وليس وسطاء إعادة التأمين الذين يعملون فقط في هذه المهنة دون التطرق للوساطة المباشرة ومنهم العديد من العرب الذين تخصصوا بكل نجاح في هذه المهنة.

ويتواجد الوسطاء العالميون في البلاد العربية لمساعدة عملائهم في بلاد المنشأ للتأقلم مع الأسواق العربية ومتابعة البرامج التأمينية التي وضعت في بلاد المستثمر مع شركات تأمين أجنبية والتأكد من حسن تطبيق هذه القواعد في الأسواق المحلية.

الوسطاء العالميون في الأسواق العربية يساعدون عملاءهم في بلاد المنشأ

أما عن الوسطاء المحليين فيقول المحاضر أنهم كثيرون، منهم من أسس شركات وساطة عائلية. إذا سمح القانون بذلك ومنهم أفراد يعملون بنفس مبدأ البيئة المحيطة بهم دون أن يتطرقوا إلى ما هو أبعد من ذلك.

أما عن الاستثمار في البلدان العربية فهي موزعة على حلقتين، حلقة البلاد المستثمرة وحلقة البلاد المستثمر فيها. ومن البلدان الموجودة في الحلقة الأولى هناك بلدان الخليج والسعودية وليبيا وربما العراق فيما بعد أما البلدان التابعة للحلقة الثانية:

منهم بقية البلدان العربية وخاصة البلدان النامية كمصر وبلدان المغرب العربي ولبنان، وثم التي سيكون نموها سريعاً في المستقبل القريب كالسودان وليبيا وسوريا واليمن والعراق.

أما عن رؤيته المستقبلية لعمل الوسطاء العرب فيؤكد المحاضر على أن مصر كانت ولا تزال في مقدمة البلاد العربية التي تصدر الأفكار المستقبلية وأن هناك بعض البلدان التي تستوحي قوانينها من القوانين المصرية، لذا يجب أن يتركز النقاش مع الجهات المختصة في جميع البلدان العربية حول سن قوانين تسمح للشركات أن تقوم بدور الوسيط بكامل رأسمال محلي أو بمشاركة رأسمال أجنبي على أن تكون للشريك الأجنبي حصة لا تتعدى 51% من أسهم الشركة ومن الطبيعي أنه علينا مراعاة اتفاقية الغات، وبذلك سنرى شركات وساطة برأسمال محلي أو مشترك تقود بإمكانيات ويد عاملة محلية مسيرة التقدم الاقتصادي في هذا الحقل الغير المنظور من صناعة التأمين في جميع البلدان العربية. ومن تلك الانطلاقة يمكن لتلك الشركة التنقل من بلد إلى آخر لتأسيس شركة مشتركة مع المال المحلي في البلد الآخر.

مصر في مقدمة الدول العربية التي تصدّر الأفكار المستقبلية

* * *

94
الرائد العربي
صيف
2007

ندوة الاتحاد الآفرو ـ آسيوي لإعادة التأمين *

إعداد: هيئة التحرير

بدعوة من الاتحاد الآفرو ـ آسيوي لإعادة التأمين ـ قام السيد رئيس مجلس الإدارة الدكتور عزيز صقر ومدير التخطيط السيد سعد جواد علي بحضور هذه الندوة، حيث عقدت تحت شعار (مسيرة صناعة التأمين وإعادة التأمين في الأسواق النامية والصعوبات التي تواجهها).

قدمت خلال الندوة ست محاضرات تركزت حول واقع الأداء في هذه الصناعة في الدول النامية، إضافة إلى محاضرة حول التأمين التكافلي وآخر التطورات المتعلقة بهذا النوع من التأمين الإسلامي، والإجراءات المتبعة من قبل شركات إعادة التأمين الدولية لمواجهة متطلبات سوق التكافل.

وقد شهدت الندوة حضوراً كبيراً شمل عدداً من ممثلي الشركات في قارتي آسيا وإفريقيا إضافة إلى شركات السمسرة العاملة في السوقين الأفريقي والآسيوي، وكانت هذه الندوة مناسبة لعقد لقاءات عديدة مع بعض ممثلي شركات التأمين وإعادة التأمين وتبادل الآراء حول أفضل السبل نحو بناء وتمتين علاقات عمل بين شركات التأمين المباشر ومعيدي التأمين المحليين بما يحقق مصلحة الطرفين.

هذا مع الإشارة إلى التشدد الذي يظهره سوق الإعادة الدولي في منح تغطيات لبعض شركات التأمين العاملة في القارتين.

* انعقدت الندوة في جمهورية زيمبابوي

ويسرنا أن نعرض ملخصاً لمجريات هذه الندوة على النحو الآتي:

سوق التأمين وإعادة التأمين في جمهورية زمبابوي:

تقع جمهورية زمبابوي في الجنوب الشرقي للقارة الأفريقية، ويبلغ تعداد السكان فيها حوالي 15 مليون نسمة، يتركز معظم هذا العدد في المدن الكبيرة، وتبلغ مساحة الجمهورية حوالي450 ألف كم^2، وتغطي الغابات حوالي 60% من مساحتها، وتعاني من عدم استقرار سياسي ووجود أزمات اقتصادية بسبب فرض عقوبات دولية عليها، كما أن هنالك ارتفاع كبير بنسب التضخم السنوية، وانخفاض حاد في سعر العملة الوطنية أمام العملات الصعبة، وتفشي البطالة، وانخفاض معدلات الدخل الفردي، وانخفاض مستوى التعليم، ونقص في الخدمات والبنية التحتية، وهجرة اليد العاملة الخبيرة إلى الدول المجاورة بسبب نقص فرص العمل.

رغم المشكلات التي تعاني منها زمبابوي إلا أن صناعة التأمين وإعادة التامين فيها جيدة..

هذا إضافة إلى تفشي الأمراض والأوبئة ونقص في الرعاية الصحية. وبالرغم مما أوردناه فإن سوق التأمين وإعادة التأمين يعتبر من الأسواق الجيدة في القارة الأفريقية..

حيث يعمل في السوق ما يزيد عن 25 شركة تأمين مباشر إضافة إلى وجود شركتي إعادة تأمين وهما

Zimbabwe Re ــ First Mutual Re

بلغ حجم الأقساط التأمينية حوالي 700 مليون دولار أمريكي استناداً إلى إحصائيات عام 2005، حيث يشكل هذا الحجم حوالي 4% من الناتج القومي. كما يوجد حوالي 55 شركة وساطة فيها.

مشكلات التأمين وإعادة التأمين في الأسواق النامية وخصوصاً في الدول الإفريقية:

محاضرات الندوة تركز على مشكلات التأمين وإعادة التأمين في القارة..

معظم المحاضرات التي ألقيت في الندوة سلطت الضوء على المشكلات التي تعاني منها القارة الإفريقية والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

1 ــ وجود منافسة حادة في تلك الأسواق أدت إلى تدهور الأسعار التأمينية.

2 ــ عجز الجهات المشرفة على قطاع التأمين عن إيجاد ضوابط لحل مشكلة الأسعار وتخفيف حدة المنافسة في السوق.

3 ــ عدم وجود تشريعات تنظيمية جديدة تعمل على تحسين واقع أداء شركات التأمين في السوق، وتأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات والتطورات في هذه الصناعة.

4 ــ ازدياد معدلات البطالة وانخفاض معدلات الدخل الفردي وازدياد معدل الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر لتصل إلى حوالي 79% في نيجيريا.

5 ــ نقص في التعليم والخدمات والبنية التحتية وهنالك تأثير كبير للتقاليد والعادات الاجتماعية على صناعة التأمين.

6 ــ عدم وجود بنية تحتية مالية وإحصائية جيدة.

7 ــ تفشي الأوبئة والأمراض ونقص في الرعاية الصحية والخدمات.

8 ــ ضعف كبير في استخدام تكنولوجيا المعلومات.

9 ــ صعوبة الاتصال بين بعض الدول الإفريقية، ووجود عوائق تجارية.

10 ــ تفشي البيروقراطية.

11 ــ هجرة العناصر الشابة والخبيرة.

12 ــ عدم وجود تصنيف لمعظم الشركات العاملة في إفريقيا بسبب عدم وجود تصنيف لتلك الدول.

13 ــ عدم وجود ثقة بين شركات التأمين وإعادة التأمين في الأسواق الإفريقية.

14 ــ ضعف الجهاز المالي والمصرفي وتدني أسعار الفائدة.

15 ــ ارتفاع معدلات التضخم مما يؤدي إلى تآكل رأس المال وتقليص معدل العائدات.

16 ــ السياسات غير المستقرة لبعض الحكومات في تلك الدول.

17 ــ المنتجات التأمينية في السوق تقليدية ولا يوجد منتجات جديدة تطرح في الأسواق.

18 ــ نقص في الخبرة والتأهيل وعدم وجود استراتيجيات وخطط تأهيل وتدريب للعاملين في شركات التأمين وإعادة التأمين.

19 ــ الافتقار إلى الرؤية الاستراتيجية في عدد كبير من الشركات العاملة في الأسواق الإفريقية.

20 ــ عدم وجود نظم وتشريعات تحكم أداء صناعة التأمين والإعادة .

21 ــ تعرض مناطق عديدة في إفريقيا لكوارث طبيعية.

الحلول المطروحة:

تطرقت بعض المحاضرات إلى الحلول الممكنة لتحسين واقع صناعة التأمين وإعادة التأمين، حيث يتم التأكيد على دور جهات الرقابة والإشراف على التأمين وكذلك دور شركات التأمين.

تأكيد على دور جهات الرقابة والإشراف والشركات لتحسين واقع صناعة التامين وإعادة التامين..

1 ــ المطلوب من الجهات المشرفة على التأمين وإعادة التأمين.

ــ وضع نظم وتشريعات حديثة تأخذ بعين الاعتبار كافة المستجدات والمتغيرات في السوق.

ــ ضبط الأسعار ووضع قواعد للتسعير بهدف التقليل من حدة المنافسة في السوق.

ــ تطوير الثقافة التأمينية لدى الجمهور ونشر الوعي التأميني.

ــ العمل على تدعيم العمل وتطوير الثقة بين شركات التأمين وإعادة التأمين.

ــ إقامة الندوات والمؤتمرات بهدف تطوير المعرفة وطرح المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة.

ــ وضع المخططات التي تدعم تطوير مهارات العاملين في هذه الصناعة.

ــ التعاون مع الجهات التنظيمية الخارجية بهدف تطوير الخدمات التأمينية.

ــ رفع معدلات رأس المال للشركات التي ترغب بالعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين.

2 ــ المطلوب من شركات التأمين وإعادة التأمين:

ــ العمل على تأهيل وتدريب كوادرها ووضع منهاج تدريبي يساهم في تطوير الخبرات والمؤهلات.

ــ التعاون فيما بينها بهدف الحد من المنافسة وانخفاض الأسعار.
ــ تحسين الخدمات للمستهلك وطرح منتجات جديدة في الأسواق.
ــ نشر الثقافة والوعي التأميني.
ــ الاهتمام بالإعلام وتوضيح فوائد التأمين لعامة الناس.
ــ الحد من البيروقراطية في العمل قدر الأمكان.
ــ زيادة معدلات الدخل للعاملين بهدف الحفاظ على الخبرات الفنية.
ــ وضع خطط استراتيجية مستقبلية واتخاذ كافة السبل لتنفيذها.
ــ العمل على تقديم بيانات مالية وإحصائية دقيقة وواضحة.

التأمين التكافلي:

تم إلقاء محاضرة حول تطور ونمو التأمين التكافلي والإجراءات المتبعة من قبل شركات التأمين التقليدية لمواجهة متطلبات الشكل الجديد من التأمين الإسلامي.

حيث تمت الإشارة إلى وجود حوالي 107 شركة تأمين تكافلي في أنحاء مختلفة من العالم وبلغ حجم الأقساط حوالي 4.3 بليون دولار أمريكي، وأن سوق التأمين التكافلي يواجه صعوبات في إسناد الفائض إلى معيدي التأمين التقليدين.

107 شركة تأمين تكافلي في مختلف أنحاء العالم..

وأشارت المحاضرة إلى الإجراءات المتخذة من قبل شركات إعادة التأمين الكبيرة في السوق العالمي مثل

Munich Re ــ Hannover Re ــ Tokyo Re ــ Swiss Re

حيث قامت هذه الشركات بفتح نافذة التأمين التكافلي بهدف استيعاب أعمال السوق وكذلك تم فتح مصارف إسلامية في لندن وبرمودا من أجل القيام بكافة التحويلات عن طريق هذه المصارف كما يشترط التأمين التكافلي.

* * *

أخبار تأمينية

نشاط ثقافي في شركة الاتحاد العربي لإعادة التامين

سوريا:

محاضرات إطلاعية للعاملين في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

بحضور الدكتور عزيز صقر رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي لإعادة التامين، وضمن النشاط التثقيفي الذي بدأته الشركة ويهدف إلى إطلاع العاملين فيها على أوضاع التامين وإعادة التأمين في الدول العربية والعالم، ألقى الدكتور عادل منير رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التامين محاضرة في مقر الإتحاد بعنوان «التطورات الحديثة في سوق التامين المصري»، حضرها مدير عام الشركة السيد صلاح عجيل والعاملون في الشركة..

تطرقت المحاضرة بداية إلى المؤشرات الاقتصادية لسوق التأمين المصري، وتطور المؤشرات الاقتصادية لقطاع التأمين ونصيب الفرد من أقساط التامين في بعض الدول العربية والنامية، وتطورات سوق التأمين خلال السنوات الخمس الماضية. وأشار المحاضر إلى الزيادات المطردة في ذلك حيث ارتفع إجمالي الأقساط من 2353 مليون جنيه عام 2002/2001 إلى 4738 مليون جنيه عام 2005 /2006 وزادت حقوق حملة الوثائق من 9324 مليون جنيه عام 2003/2002 إلى 14295 مليون جنيه عام 2005 /2006.. أما معدل التغير في الاستثمارات فقد بلغ خلال الفترة نفسها 46%.

وفيما يتعلق بنشاط إعادة التامين فتحدث عن الأهداف ووظائف إعادة التأمين لشركات التأمين والخدمات الإضافية لشركات إعادة التامين، ونشاط هذه الشركات في السوق

المصري في فرعي الحياة والممتلكات حيث بلغ حجم إجمالي السوق عام 2006/2005 (1.787.8) مليار جنيه في فرع الحياة، و(2.803.4) مليار جنيه في فرع الممتلكات..

كما تحدث المحاضر عن التطورات التشريعية في سوق التامين المصري وأهم المستجدات في هذه السوق، مثل تأسيس الشركة القابضة للتأمين، وتخفيض رسم الطابع على أقساط التامين، وغيرها.. إضافة إلى عمل وحدة مكافحة غسل الأموال في قطاع التامين المصري خلال الهيئة المصرية للرقابة على التامين، وتحقيق الشفافية في السوق، وإنشاء معهد متخصص لقطاع التأمين، والرقابة وكيفية تطبيقها، وانتهى المحاضر إلى السياسات المقترحة لتطوير السوق في المرحلة القادمة ومنها تشجيع إنشاء شركات التامين التكافلي، والتحالف بين البنوك والشركات التامين، وتشجيع عمليات الاندماج، والتوسع في التأمينات الإلزامية..

وقد أعقب المحاضرة نقاش مع العاملين في الشركة والإجابة على بعض التساؤلات..

سوريا*:

- قالت هيئة الإشراف على التأمين أن عدد شركات التأمين في سورية لازداد ليصبح سبع شركات برأسمال قدره 6.3 مليار ليرة سورية (126 مليون دولار أمريكي)، كما قالت الهيئة، وهي هيئة عامة مستقلة مكلفة بمنح التراخيص وبالإشراف على قطاع التأمين، بأن خمس شركات أخرى جاهزة للانطلاق هذا العام 2007 ، وقال المدير العام للهيئة الدكتور عبد اللطيف عبود بأنه منذ تحرير قطاع التأمين في أواخر عام 2004 قمنا بالترخيص لسبع شركات تأمين أجنبية ومحلية وهي تعمل الآن. كما قال بأن خمس شركات يبلغ رأسمال كل منها 850 مليون ليرة سورية وهذا هو الحد الأدنى المسموح به قانونياً، في حين أن رأسمال الشركة السورية العربية للتأمين هو مليار ليرة سورية، ورأسمال الشركة العالمية السورية للتأمين 1.05 مليار ليرة سورية.
- خلال شهر آذار 2007 اجتمع مصرفيون من دول عربية وإسلامية لمناقشة دور البنوك الإسلامية في التطور والاستثمار. السيد أديب ميالة، حاكم مصرف سورية المركزي أخبر المؤتمر بأن عدداً من شركات التأمين حصل على تراخيص مؤخراً للعمل جنباً إلى جنب مع شركات التأمين الإسلامية.

---

* المصدر: مجلة Policy عدد آذار / نيسان وعدد أيار / حزيران.

لبنان:

قال الاقتصادي نسيب جبريل، أن 25% فقط من اللبنانيين يحملون وثائق تأمين من أي نوع كان، ومع ذلك فإن الـ 500 مليون $ التي تشكل أقساط التأمين في لبنان تجعل حصة الفرد من هذه الأقساط، الأعلى في دول الشرق الأوسط عدا الإمارات نسبةً لعدد السكان.. وأن سبب هذا التفاوت هو السوق المتذبذبة والمتنافسة وغير المنتظمة نسبياً، والتي تحكمها قوانين تسهل التنافس بين المؤمنين الذين يقومون بعمليات التأمين ويدفعون الأموال لعرقلة تطور هذه الصناعة، وبين الشركات المتعددة الجنسيات. ويضيف السيد جبريل بأنه وعلى الرغم من الضغوطات التي تمارس بهدف الإصلاح، إلا أن هناك إجماع عام بين المسؤولين في قطاع التأمين حول أهمية حدوث دمج بهدف زيادة الثقة بقطاع التأمين ككل وأن السوق اللبنانية صغيرة ويمكنها بعشرين مؤمن أن تعمل بسهولة، ونحن نفضل أن تكون لدينا عشرين شركة تأمين كبيرة وضخمة وجديرة بالثقة، على أن تكون لدينا 52 شركة متنافسة وغير مستقرة مالياً.

الأردن:

أثمرت جهود القائمين على البنك العربي، والذي تم شراؤه في مطلع عام 2006 من قبل أصحاب شركة النسر العربي للتأمين، إلى طرح وثائق تأمين المصارف، وهي محفظة لتأمين المدخرات وعمليات التأمين.

وسيقوم البنك العربي بالتعامل بوثائق تأمين المصارف بالاشتراك مع الشركة الوطنية، وهي شركة كبيرة وأحد أعضاء مجموعة Allianz ــ AGF. والسبب في ذلك يعود، وحسب رأي أحد القائمين على إدارة البنك، إلى السمعة الطيبة التي تتمتع بها هذه المجموعة على المستوى العالمي، وأيضاً يأتي ذلك تطبيقاً للخطط الإستراتيجية التي يعتمدها المصرف.

قطر:

توقفت صفقة دمج ثلاث شركات قطرية، والتي هي: قطر للتأمين، الخليج للتامين، والدوحة للتأمين، لأسباب مجهولة، وقالت مصادر قريبة من ثلاثي الشركات هذا، بأن الصفقة قد تكون إما تأجلت أو أُلغيت ولكن لم يتخذ أي قرار بعد.

في تشرين الثاني 2005 عينت وزارة الاقتصاد والتجارة، مؤسسة إيرنست وينغ، لتجري دراسة ملائمة لتحديد إيجابيات وسلبيات الدمج المخطط له بين الشركات الثلاث بدقة.

اليمن:

قالت التايمز اليمنية أن الحكومة تعد دراسة بخصوص المباشرة بتقديم التأمين الصحي لكل المواطنين.

هذه الدراسة ستبحث في خيارات تمويل متنوعة من اجل خطة وطنية شاملة، وستشمل الدراسة أيضاً أفضل الطرق لدعم الاقتصاد وايجاد فرص العمل للأجيال الجديدة.

وتضيف الصحيفة بأن الأشخاص الذين يعيشون حياة هادئة ومستقرة، هم أولئك الواثقون بأنهم سيتلقون رعاية صحية لهم ولأطفالهم ولأفراد أسرهم.

إيران:

تمكنت شركات التأمين الخاصة في إيران من شق طريقها في السوق المحلية عام 2006 السيد نصر الله تاهما سيبي Tahmasebi من وكالة الجمهورية الإسلامية IRNA صرح بان نشاط شركات التامين الخاصة خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2006 شكل 18% من أعمال السوق، أي بزيادة أكثر من 3% عن السنة السابقة.

وأضاف بأن إيرادات التأمين قد ازدادت بنسبة 23% تقريباً بنفس الفترة لتصل إلى 14.4 تريليون ريال أيراني إي ما يعدل (1.5 بليون دولار أمريكي)، أما الشركات الحكومية فقد حققت زيادة في إيرادات التامين تقدر بحوالي 19%، في حين تمكنت شركات التامين الخاصة من زيادة إيراداتها بنسبة 45% بنفس الفترة.

السعودية:

بدأ قسم المرور في السعودية بتنفيذ خطة إلزامية جديدة لتأمين المركبات في بداية نيسان 2007 وفقاً للخطة الموضوعة، مع العلم أن التأمين في السابق كان مرتبطاً بشهادات السوق وليس بالمركبات تحديداً.

ونتيجة لذلك فإن أصحاب المركبات الذين حصلوا على تأمين مسبق مرتبط بشهادات السوق سوف لن يتضرروا لأن بطاقات التأمين هذه صالحة لمدة عام منذ يوم صدورها.

إن جميع شركات التأمين المرخصة في المملكة ستكون قادرة على القيام بعمليات التامين على المركبات. وأن تأمين الطرف الثالث قد تم فرضه في شركات التأمين التعاونية على مركبات الأفراد والشركات والمؤسسات إلزامياً من دون أية استثناءات، وعلى السعوديين والمغتربين المتقدمين بطلبات لتجديد أو إصدار شهادات تراخيص سياراتهم، أو من اجل نقل ملكية سياراتهم، عليهم إصدار وثيقة تامين على السيارة، وإن التأمين مطلوب أيضاً للقيام بأية أمور أخرى ترتبط بملكية السيارة ومن ضمنها التصليح.

مصر:

احتلت شركة أليانز Allianz المصرية المرتبة الثانية تماماً بعد أليانز الأمريكية في المشروع العالمي لتفوق العمل (OPEX). وقد جرى الاختيار من بين 31 فرعاً من فروع أليانز حول العالم، حيث اختيرت أربعة فروع في هولندا، بريطانيا، أميركا ومصر ليشاركوا في النهائيات.

قال رئيس فرع أليانز في مصر «جون ميدكالف» بان تطبيق نظام Opex سيرفع من مستوى الإنتاجية وان إنتاجية الموظفين فيما يتعلق باستثمار أعمال جديدة ستزداد بنسبة 40%، في حين يتوقع أن يزداد بشكل عام الاهتمام بتوفير التكاليف والوقت في النشاطات الفردية بنسبة 50%.

البحرين:

أعلنت المجموعة العربية للتأمين «أريج» والموجودة في البحرين عن ربح صاف مقداره 30.4 مليون $ عام 2006، مقارنة مع 48.4 مليون $ عام 2005. وقالت الشركة أن صافي ربح عام 2005 قد تضمن 28.9 مليون $ ناتج عن بيع حصة أريج في شركة CINA للتأمين وأرباح الأسهم في هذه الشركة.

* * *

قاموس التأمين(*)

مصطلحات متداولة

سعر أدنى (Minimum Rate):

سعر قسط التأمين الذي لا يقبل المؤمن النزول دونه في عملية التفاوض على التأمين.

سوء تصرف، سوء إدارة (Misconduct):

لا يغطي التأمين بصورة عامة الخسائر الناتجة عن سوء تصرف المؤمن له العمدي. ولا تغطي وثيقة التأمين البحري على وجه الخصوص مثل هذه الخسائر وذلك استناداً إلى المادة 55 من قانون التأمين البحري الإنجليزي لسنة 1906.

بضائع مغلوطة الوصف (Misdescribed Cargo):

عند حدوث خسارة (عوارية) عامة، قد يضحى ببضاعة أسيء وصفها عمداً (مغلوطة الوصف) وفي هذه الحالة لا يحق لصاحب البضاعة مطالبة أصحاب المصالح التأمينية المنفذة بالمساهمة أو الاشتراك في خسارته الناتجة عن فعل التضحية. ولكن إذا استفادت البضائع التي أسيء وصفها عمداً من فعل تضحية طوعية نتجت عنه خسارة عمومية وجب على صاحب هذه البضاعة المساهمة في الخسارة العمومية.

(*) عن قاموس التأمين ــ تأليف تيسير التريكي.

عدم صحة الوصف، إساءة الوصف (Misdescription):

عدم صحة وصف موضوع التأمين أو إساءة وصفه

إساءة التصرف (Misfeasance):

القيام بعمل بطريقة غير ملائمة أو بطريقة خاطئة، وفي القانون تعني الكلمة التقصير في أداء عمل أو مهمة يقتضيها القانون. مثال ذلك قيام موظف حكومي بأداء مهمة موكولة إليه دون إشعار من يعنيهم الأمر مسبقاً.

عدم المناظرة أو المماثلة (Mismatching):

مصطلح محاسبي يستعمل للدلالة على أن نوعية أو طبيعة أصول شركة تأمين لا تنسجم أو تتوافق مع نوعية أو طبيعة خصوم نفس الشركة.

تعويض المستفيدين المفقودين (Missing Beneficiaries Indemnity):

قد تنشأ بعض الحالات التي يكون فيها بعض المستفيدين المذكورة أسماءهم في متن وثائق التأمين، وخاصة وثائق التأمين على الحياة، مفقودين أو باعتبار المفقودين عند حلول أجل توزيع التركة على كل المستفيدين من منافع الوثيقة من قبل منفذ الوصية أو مدير التركة أو الوصي عليها. ويهدف ضمان التوزيع إلى تعويض منفذ الوصية وأمثاله في حالة ظهور المستفيد المفقود ومطالبته بحصته من الوصية أو التركة.

تأمين المستندات الناقصة (Missing Document Indemnity):

قد تقضي المصالح التجارية أحياناً إتمام بعض المعاملات التجارية في غياب المستندات المطلوبة كشهادة الاكتتاب بأسهم شركة أو كوثيقة تأمين الحياة. ويوافق المؤمنون أحياناً على تأمين المسؤولية التي قد تنشأ نتيجة لقيام شخص آخر بتقديم المستند أو المستندات الناقصة (في المعاملة التجارية) لتأييد مطالبة بالدفع أو حقوق تستند على حيازة هذا المستند أو تلك المستندات. وغني عن القول بأن المستفيد من هذا التأمين هو الطرف في المعاملة التجارية الذي يتجاوز عن ضرورة تقديم المستند أو المستندات.

سفينة مفقودة (Missing Ship):

تعتبر السفينة مفقودة قانوناً إذا استغرقت في رحلتها مدة تزيد زيادة غير معقولة على متوسط المدة التي تستغرقها عادة في نفس الرحلة. وتعتبر السفينة المفقودة والبضائع المحملة عليها خسارة كلية فعلية في مثل هذه الحالة.

الخطأ في التصريح بالعمر (Misstatement of Age):

في تأمينات الحياة، يُعتبر سن طالب التأمين أحد الحقائق المادية أو الجوهرية التي تؤثر في تقدير المؤمن المتبصر لقسط التأمين، وفي حالات معينة، في قبوله أو رفضه التأمين. لذلك فإن إعطاء معلومات غير صحيحة عن عمر طالب التأمين يجعل عقد التأمين قابلاً للإبطال أو الإلغاء. وفي الواقع يلجأ المؤمنون أحياناً عند اكتشافهم العمر الحقيقي للمؤمن عليه إلى زيادة قسط التأمين ليتناسب مع العمر متجاوزين بذلك عن حقهم في إلغاء عقد التأمين.

وثيقة مختلطة (Mixed Policy):

وثيقة التأمين البحري التي تغطي موضوع التأمين أثناء الرحلة ولفترة زمنية في آن واحد.

مؤثر الخطر المعنوي (Moral Hazard):

مؤثر الخطر المعنوي المتعلق بشخص طالب التأمين والذي قد يزيد من احتمال تحقق الخسارة نظراً لما يُلحظ عنه من إهمال أو سوء إدارة أو عدم شعور بالمسؤولية.

تأجيل دفع الديون، موراتوريوم (Moratorium):

إجراء قانوني يترتب عليه السماح قانونياً للمدنيين بتأجيل دفع ما عليهم من ديون والتزامات.

جدول الإصابات المرضية (Morbidity Table):

جدول يبين معدل الإصابات المرضية في سكان بلد ما أو مجموعة مختارة من هؤلاء السكان.

وفيات، نفوق (Mortality،Mort):

مصطلح يعني الوفيات في تأمينات الحياة والنفوق في التأمين البحري على الحيوانات الحية. ومن المعلوم أن مؤمني الحيوانات الحية يحصرون مسؤوليتهم في خطر نفوق الماشية بما في ذلك إهلاكها رأفة بها إذا كانت ظروف بقائها حية لا تطاق.

خسارة مترتبة على زيادة معدل الوفيات (Mortality Loss):

تخفيض فائض شركة تأمين الحياة نتيجة لكون نسبة الوفيات الحالية أكبر من نسبة الوفيات التي تم افتراضها في تقييم سابق.

ربح متحقق بفضل هبوط معدل الوفيات (Mortality Profit):

عبارة عن ذلك الجزء من فائض شركة تأمين الحياة الذي يعزى إلى كون نسبة الوفيات الحالية المحققة أقل من نسبة الوفيات التي تم افتراضها في تقييم سابق.

خطر الوفاة Mortality hisk

جدول الحياة Mortality Table:

جدول يبين عدد الوفيات في مجموعة كبيرة من الناس. ويعتمد إعداد هذا الجدول على نظرية الاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة Law of Large Number. وعادة ما تكون أرقام الوفيات المفترضة قريبة جداً من أرقام الوفيات الحقيقية، وتستعمل هذه الجداول في احتساب أقساط تأمين الحياة والمنافع الأخرى التي تدفع للمؤمن عليه عند انتهاء الوثيقة.

* * *

كتاب العدد

94

الرائد العربي

صيف

2007

البنوك المركزية.. والسياسات النقدية

تأليف: د. زكريا الدوري/ د. يسرى السامرائي

عرض: محمد سامر رزوق

تعد البنوك المركزية أحدث صورة لتطور الجهاز المصرفي، فقد نشأت هذه المصارف كمرحلة أخيرة من مراحل التطور النقدي، وكانت الوظيفة الأولى التي أنشئت من أجلها هذه البنوك هي الإصدار النقدي، وبتطور الأمر أصبحت تقوم بوظائف متعددة. وبات هدفها الإبقاء والمحافظة على التوازن النقدي الداخلي والخارجي، مع الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين هذه البنوك والدولة تتوقف على مدى التطور الاقتصادي ودرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

لذا يعد موضوع دور البنوك المركزية في استقرار السياسة النقدية من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية، ولاسيما المالية والمصرفية، لأهمية هذا الدور في تحقيق التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني والذي تسعى إليه دول العالم جميعاً باختلاف أنظمتها الاقتصادية.

وبهدف التعرُّف على أساليب إدارة البنوك المركزية وتوجهاتها ألَّف الباحثان د. زكريا الدوري ود. يسرى السامرائي كتاباً جديداً بعنوان (البنوك المركزية والسياسات النقدية)

وأصدرته دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردنية... ويقع الكتاب في ثمانية فصول إضافة إلى المقدمة موزعة على نحو 260 صفحة من القطع الكبير.. وهذه الفصول هي:

1 ــ نشأة وتطور البنوك المركزية.

2 ــ إصدار النقود وبنك للحكومة.

3 ــ البنك المركزي كبنك البنوك وكقيِّم على احتياطيات العملات الأجنبية.

4 ــ إدارة الائتمان المصرفي.

5 ــ استقلالية البنوك المركزية.

6 ــ البنوك المركزية والتنمية الاقتصادية.

7 ــ السياسة النقدية والبنوك المركزية في الدول النامية.

8 ــ تجارب البنوك المركزية في العالم.

نشأة وتطور البنوك المركزية:

تحت هذا العنوان يبحث المؤلفان نشأة المصارف وتطورها ويشيران إلى أن هذه النشأة تعود إلى العهد البابلي حيث كانت تنظم المعاملات المالية والمصرفية في المعابد، وتطورت المصارف في زمن الفينيقيين، ثم في العهد اليوناني، وتقدمت في العهد الروماني، وابتداءً من القرن الحادي عشر الميلادي اتسع العمل المصرفي ليشمل تبديل النقود إضافة إلى إيداعها وإقراضها.. وفي القرنين الخامس والسادس عشر الميلادي شهدت المصارف اتساعاً واضحاً وتأسست مصارف خاصة بدأت تتعامل بما يسمى اليوم الكمبيالات.

نشأة المصارف تعود إلى العهد البابلي

البنوك المركزية بدأت كمصارف تجارية أولاً..

أما البنوك المركزية فبدأت في أول الأمر كمصارف تجارية. ويعد بنك السويد الذي تأسس في العام 1688م أول بنك مركزي، تلاه بنك إنجلترا عام 1694م حيث تم السماح لهذه البنوك بإصدار النقود وقيادة المصارف الأخرى، وكان المصرف عبارة عن شركة مساهمة، تلا ذلك تأسيس البنوك المركزية في فرنسا (1800) وهولندا (1814) والنمسا (1817) والنرويج (1817) وأيضاً روسيا (1860)... إلخ..

ومنذ بداية القرن العشرين قامت الكثير من الدول بإنشاء بنوك مركزية والسبب

لأن إصدار النقود يمس المصلحة العامة تم تأميم البنوك المركزية..

منح حق إصدار الأوراق المالية من أجل سهولة الإشراف عليها وإزالة حالة الإفراط في الإصدار.. وبدأت هذه الدول تتجه إلى تأميمها كون إصدار النقود يمس المصلحة العامة.

وهنا نشير إلى أن مصرف سورية المركزي تأسس عام 1956، أما في ليبيا

ليبيا تسبق سورية بتأسيس بنكها المركزي بعام واحد..

فتأسس المصرف الوطني الليبي عام 1955. وفي العام 1974 أحل محله البنك الوطني الليبي، أما أقدم البنوك المركزية العربية فتأسس في العراق عام 1947 وأحدثها في سلطنه عمان عام 1974.

وتؤدي البنوك المركزية وظائف متشابهة لتحقيق الصالح العام، وبشكل عام تعتبر هذه البنوك كوكيل مالي للحكومة ومن وظائفه الاحتفاظ باحتياطي البلاد من

البنوك المركزية وكيل مالي للحكومة..

الذهب والعملات الأجنبية، واحتكار وظيفة النقد، والرقابة على الائتمان من خلال السياسة النقدية، البنوك المركزية في الدول النامية تعمل في مناخات يسودها ضعف الوعي المصرفي ومحدودية مساحة السوق النقدية ووجود فروع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المصارف الأجنبية يمكن أن تحجّم دورها.

وظائف إصدار النقود:

ويعالج الكتاب في الفصل الثاني تطور وظيفة إصدار النقود كوظيفة رئيسية للبنوك المركزية، وأسس إصدارها حسب أكثر من مدرسة منها ما يرى أن إطلاق الإصدار حراً وإخضاعه للطلب على النقود من جانب الأفراد دون قيد من شأنه أن يساهم في خلق زيادة غير مرغوب فيها في كمية النقود والائتمان في أوقات الرواج، ونقص غير مرغوب فيه في كمية النقد والائتمان في أوقات الكساد. وهناك مدرسة أخرى ترى أن إصدار النقد يجب أن يكون محدوداً باحتياجات الذهب التي هي في حوزة البنك المركزي.. ويستعرض الكاتبان بعد ذلك أهم نظم إصدار النقود ومنها:

إصدار النقود وظيفة رئيسية للبنوك المركزية..

- نظام غطاء الذهب الكامل.
- نظام الإصدار الجزئي الوثيق.
- نظام غطاء الذهب النسبي.
- نظام الحد الأقصى للإصدار.
- نظام الإصدار الحر.

ولكل منها شروطه وحالاته وبعض ما بقي منها وبعض ما هو مستمر..

وفي كل الأحوال تقوم البنوك المركزية بدور مستشار الحكومة في المسائل الاقتصادية، وخصوصاً المسائل النقدية وذلك لتمتعها بدراية جيدة بالأوضاع الاقتصادية والمالية في الدولة، بالإضافة لرصدها للتطورات الاقتصادية والمالية التي تؤثر على اقتصاديات الدولة، كما تقوم

البنوك المركزية تتمتع بدراية كاملة بأوضاع الدولة الاقتصادية والمالية..

بالاحتفاظ بالحسابات المصرفية للدوائر والمؤسسات الحكومية.. وقد تأثرت علاقة البنوك المركزية بالحكومات بعاملين رئيسيين:

تنظيم إصدار الأوراق النقدية والمحافظة على قيمتها تتطلب الاحتفاظ باحتياطات مناسبة.

الأول: مدى سيادة المبادئ الاقتصادية التي تحبذ زيادة تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية.

الثاني: الظروف الاقتصادية الطارئة التي ترغم البنوك المركزية لتنفيذ سياسة مالية معينة.

البنك المركزي كبنك البنوك:

في هذا الفصل يتحدث المؤلفان عن إدارة الاحتياطيات النقدية الأجنبية للبلد والرقابة عليها وأوجه استخداماتها، وهذه الموجودات هي:

- الذهب.
- العملات الأجنبية.
- حقوق السحب الخاصة.

والغرض الواضح لاحتفاظ بنك مركزي ما بالذهب والعملات الأجنبية هو لمواجهة ميزان مدفوعات غير مواتي في أي وقت، والمحافظة على القيمة الخارجية لعملته، بمعنى أن تنظيم إصدار الأوراق النقدية وحماية قيمة العملة يتطلب الاحتفاظ بحد أدنى من الاحتياطيات مقابل ما يصدره من أوراق نقدية.

ومن بين المهام الأخرى التي يمارسها البنك المركزي بصفته بنكاً للبنوك تسوية أرصدة المقاصة بين المصارف. والإشراف والرقابة عليها.

إدارة الائتمان المصرفي:

يؤدي الائتمان دوراً هاماً في توفير الأموال وتعبئتها في كافة المجالات الاستثمارية والعقارية من خلال اقتراض النقود، وعمليات الرهن، واستخدام الصكوك

لنقل العقارات. والإيجار... إلخ. وتتحدد قدرة البنوك المركزية في تحقيق أهدافها بإدارة وتنظيم ورقابة الائتمان، بعدد من العوامل أبرزها:

ـ الصلاحيات الممنوحة للمصرف المركزي لتحديد سياسة المصرف التجارية.

ـ درجة اعتماد المصارف التجارية على البنك المركزي كمقرض أخير.

ـ نوع العمليات الإقراضية التي تقوم بها المصارف التجارية.

والائتمان هو تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة..

الائتمان هو تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال شرط سدادها..

بمعنى أن الائتمان:

1 ـ يتضمن علاقة بين طرفين.. دائن ومدين.

2 ـ يرتكز على الثقة.

3 ـ ينشأ من خلال عملية تبادلية.

4 ـ يتضمن تحديد تاريخ محدد للدفع.

ويمكن تلخيص أهمية الائتمان المصرفي بـ:

1 ـ زيادة الإنتاج.

2 ـ زيادة الاستهلاك.

3 ـ توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

4 ـ تسوية المبادلات.

5 ـ تشغيل الموارد العاطلة.

وهناك أنواع للائتمان المصرفي منها:

1 ــ قروض قصيرة الأجل.

2 ــ قروض سد الثغرة (الجسر).. ويتم تحديد هذه القروض بفترة يراعى فيها إمكانية حصول حدث معين تتولد من خلاله الأموال للتسديد.

3 ــ القروض محددة المدة.

4 ــ القروض ذات الاعتماد الدائري (المتجدد)..

كما يمكن تقسيم الائتمان وفق الأنواع التالية:

1 ــ مصدر الائتمان.

2 ــ أمر الائتمان.

3 ــ الائتمان حسب الاستعمال.

4 ــ الائتمان حسب القطاع الاقتصادي.

5 ــ ائتمان حسب الضمان (مضمون أو غير مضمون).

6 ــ ائتمان حسب المستفيد.

7 ــ الائتمان حسب نوع القروض..

وهناك نوعان رئيسيان لأسواق الائتمان المصرفي هما:

1 ــ السوق النقدية: وهو سوق التعامل بالأدوات الائتمانية أو الأصول المالية قصيرة الأجل.

2 ــ سوق رأس المال: وتختص بالمعاملات ذات الأجل المتوسط والطويل، وتنقسم إلى سوقين: أولي (سوق الإصدار أو الاكتتاب) والثانوي (سوق التداول).

أما العوامل التي تؤثر في رسم السياسة النقدية فعديدة أبرزها:

1 ــ النشاط الاقتصادي.

2 ــ رأس المال.

3 ـ الاحتياطي النقدي.

4 ـ الودائع.

5 ـ السياسة النقدية والمالية.

6 ـ المخاطر والأرباح.

7 ـ قابليات وقدرات الأفراد العاملين في منح الائتمان.

وهناك رقابة على الائتمان المصرفي، وعلى خسائر القروض وغيرها. ويؤثر الائتمان المصرفي في مكونات الدخل القومي (الادخار ـ الاستهلاك ـ الاستثمار). حيث يعتبر الادخار المصدر الحقيقي لتكوين رأس المال، وتوفير الموارد الاستثمارية رهن بما يستطيع الاقتصاد ادخاره أو حجبه عن الاستهلاك، ولاشك فإن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومدى تدخل الدولة في النشاط المصرفي يؤثر على مدى توجه المصارف نحو منح الائتمان للأغراض الاستثمارية أو الاستهلاكية.

طبيعة النظام الاقتصادي ومدى تدخل الدولة تؤثر على طرائق منح الائتمان وحجمه..

إن تجربة العديد من البنوك المركزية فيما يخص استعمال السيطرة على الائتمان أكدت أن على البنك المركزي أن يستهدف القدرة على التصور التقريبي للمدى الذي يعتبر فيه الائتمان مسؤولاً عن وضع اقتصادي معين في أي وقت مقارنة بفعل العوامل الأخرى غير النقدية، ويجب أن تتعاون شركات التأمين مع المصارف التجارية لضمان التنفيذ الفعال لسياستها. كما أن على هذه الشركات أن تتابع باستمرار حالة واتجاه ميزان المدفوعات.

استقلالية البنوك المركزية:

البنك المركزي هو مجموعة عقول أكثر مما هو مجموعة موظفين

ليس البنك المركزي مجرد محافظ ونائب محافظ ومجموعة من الموظفين، إنما هو مجموعة من العقول ذات المعارف العلمية والخبرة الواسعة في الشؤون النقدية

والاقتصادية والقانونية، والتي تنظم عملها في مؤسسة لها صلاحية واسعة واستقلالية في ممارسة أعمالها لتحقيق الأغراض التي تختص بها البنوك المركزية. واستقلالية هذه البنوك تعني أن تكون قراراتها وخصوصاً المتعلقة بالسياسة النقدية مستقلة، دون أن يعني ذلك أن البنك المركزي يعمل منفصلاً عن الإطار المؤسسي للدولة، بالتالي يجب أن تكون السياسة النقدية متسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.. وقد شهدت السنوات الأخيرة نجاح بعض البنوك المركزية في الحصول على مزيد من الاستقلالية ولاسيما التي تحولت باتجاه اقتصاد السوق.. مع الإشارة هنا إلى وجود آراء معارضة لمثل هذه الاستقلالية كما توجد آراء مؤيدة، ومما يراه المؤيدون مثلاً أن صياغة السياسة النقدية من خلال اختصاصيين بعيدين عن السياسة يعطي ثقة بالمصارف المركزية وقراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية، وقد أجريت دراسات اقتصادية تبحث في العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وبعض المؤشرات الاقتصادية مثل التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات باختلاف الدارسين، فمنها ما يرى مثلاً وجود علاقة سالبة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم، ومنها ما لا يرى مثل هذه العلاقة.

يجب أن تكون السياسة النقدية متسقة مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة..

أما بالنسبة للاستقلالية والناتج المحلي الإجمالي فقد أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة موجبة بينهما، بينما رأت دراسات أخرى غير ذلك.. وهكذا بالنسبة لعجز الموازنة العامة، وغيرها.

أما عن دور البنوك المركزية في التنمية الاقتصادية فيرى البعض وجوب أن تقوم هذه البنوك بدور هام في تمويل هذه التنمية كوظيفة رئيسية لها. بينما يرى آخرون أن وظيفتها هي المحافظة على استقرار قيمة العملة محلياً وخارجياً فقط، مع الإشارة إلى أنه يمكن أن يكون للبنوك المركزية في الدول النامية دوراً مختلفاً عن دورها في الدول الصناعية.

البنوك المركزية.. والتنمية:

يرى المؤلفان أن كثيراً من الدول النامية واجهت صعوبات أثّرت سلباً على أدائها الاقتصادي وبالتالي على أدائها المصرفي ومنها:

- التدخل في برامج الائتمان.
- الاقتراض من المصارف المركزية بشكل متزايد.
- وجود أسواق مالية غير منظمة.
- سوء الإدارة.

تتوجه الدول لإصلاح أنظمتها المالية لأهمية ذلك في عملية التنمية..

لذلك توجهت حكومات عديدة إلى إصلاح أنظمتها المالية وتحريرها من القيود المفروضة من خلال إصلاح البنوك المركزية وإصلاح المصارف التجارية. ووضعت معايير معينة مثل معيار ملاءة رأس المال، وعملت على خلق بيئة تنافسية تعمل على رفع كفاءة الجهاز المصرفي ككل.

البنوك المركزية والتأمين على الودائع:

يعتبر التأمين على الودائع وحماية المودعين من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية وذلك بسبب الأزمات المالية التي شهدتها دول عديدة وأدت إلى تعثر العديد من المصارف ولاسيما الأمريكية، لذلك كان لابد من العمل بعدة اتجاهات من بينها التأمين على الودائع وحماية المودعين للمحافظة على الاستقرار المصرفي واكتساب ثقة الأفراد.

التأمين على الودائع من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية..

وتختلف أنظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين باختلاف الدول التي تطبقها والتي يبلغ عددها نحو 32 دولة، حيث أن هناك بعض الدول التي تقوم البنوك المركزية بإدارة أنظمة التأمين على الودائع، في حين يكون لصناديق تأمين تابعة للحكومة وللمصرف المركزي دوراً فيها، وهناك دول غيرها تدار فيها تلك الأنظمة

للحكومة وللمصرف المركزي دوراً فيها، وهناك دول غيرها تدار فيها تلك الأنظمة من خلال صناديق أو مؤسسات تتبع الحكومة ولا تتبع البنوك المركزية، أيضاً هناك دول تدار فيها تلك الأنظمة من قبل القطاع الخاص.

وينصرف المفهوم الأساسي لنظام ضمان الودائع إلى حماية صغار المودعين من مخاطر إفلاس المصارف أو توقفها عن الدفع، ويتميز مفهوم هذا الضمان عن غيره من أشكال عقود الضمان أو التأمين الأخرى بالميزات التالية:

تختلف أنظمة التأمين على الودائع وإدارتها باختلاف الدول التي تطبقها..

1 ــ موجَّه نحو المجتمع بشكل عام وليس لأفراد أو مؤسسات.

2 ــ لا يستهدف الربح.

3 ــ يتقاسم مساهمو المصرف والمودعون والمقترضون تكلفة التأمين.

وهناك عدد من الدول العربية التي يوجد فيها أنظمة ضمان ودائع إلزامي هي: لبنان/ مصر/ سلطنه عمان، وثمة دول تناقش مثل هذا الضمان هي الأردن/ البحرين..

ضمان الودائع بين المعارضة والتأييد:

هناك من يعارض ضمان الودائع لعدد من الأسباب منها:

1 ــ عدم الرغبة في إقحام السلطة النقدية في معالجة مشكلات الفشل المالي للمصارف.

2 ــ زيادة الأعباء المالية على المودعين والمستثمرين والمقترضين.

3 ــ الحيلولة دون التراخي والإهمال لدى إدارات المصارف.

أما المؤيدون فيرون أن الضمان يساعد في:

1 ــ الحؤول دون وقوع أزمات مالية للمصارف.

2 ــ عدم الرغبة في ترك عامل الثقة للصدفة أو الظروف الطارئة أو حتى كفاءة الإدارة.

علماً أن ضمان الودائع يمكن أن يساعد في علاج العديد من المشكلات منها:

ج ــ عدم كفاية رأس المال.

ع ــ ظهور خسائر.

لذلك فإن دور مؤسسات الضمان يكون وقائياً من خلال فرض الضوابط والمعايير الكفيلة بالحيلولة دون الوقوع في المشكلات، وعلاجياً من خلال التدخل عند حدوث المشكلة.

من المهم وجود بيئة مناسبة لإقامة مؤسسات ضمان الودائع

ويذكر المؤلفان ضرورة وجود بيئة مناسبة لإقامة مؤسسات ضمان الودائع مثل سَن التشريعات المصرفية الجديدة، وتحديث الأنظمة المصرفية، وتعزيز دور رقابة البنك المركزية، والرقابات الداخلية في المصارف..

ثم سيتعرض المؤلفان التجربة الأمريكية في مجال ضمان الودائع المصرفية والتي تعود إلى العام 1934، والمنافع التي حققها هذا النظام وكيفية إدارته، وأهم الأنشطة والخدمات التي يوفرها، وكيف يتعامل مع المصارف الفاشلة.. كذلك التجربة اللبنانية التي تعود للعام 1967..

السياسة النقدية والبنوك المركزية:

تشمل السياسات النقدية جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عن أهدافها نقدية أم غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي، وذلك بغرض مراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين..

السياسات النقدية تشمل القرارات والإجراءات النقدية وغير النقدية بصرف النظر عن أهدافها..

وبهذا المعنى فالسياسة النقدية تشمل جميع الإجراءات التي تقوم بها الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير استعمال النقد والائتمان وكذلك الإقراض الحكومي، وتهدف السياسة النقدية إلى:

المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير استعمال النقد والائتمان وكذلك الإقراض الحكومي، وتهدف السياسة النقدية إلى:

1 ــ استقرار الأسعار.

2 ــ استقرار أسعار الصرف.

3 ــ تلبية المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي.

4 ــ التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية.

5 ــ تحقيق مستوى عالي من الاستخدام.

6 ــ تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع.

7ــ تحسين ميزان المدفوعات.

8 ــ المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية.

وهناك ترابط بين السياسة النقدية والادخار والاستثمار، فهي تسعى لجمع وتعبئة الادخارات المحلية، كما تسعى إلى زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي..

وهناك العديد من الوسائل التي يمكن للسياسة النقدية أن تحقق أهدافها من خلالها..

تجارب:

في الفصل الثامن يستعرض الكاتبان تجارب بعض البنوك المركزية في الدول المتقدمة والنامية والعربية مثل اليابان/كوريا الجنوبية/الأردن/العراق/، حيث يقوم البنك المركزي الياباني بإصدار النقود، ويعتبر السلطة العليا لاتخاذ القرارات الخاصة

البنك المركزي الياباني هو السلطة العليا لاتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية..

بالسياسة النقدية. كما يعد بنك الحكومة لجهة إقراضها وبيع وشراء السندات الحكومية وأذونات الخزانة، كما يعمل مستشاراً للحكومة.

أما في الأردن فيقوم البنك المركزي بإصدار أوراق النقد والمسكوكات والاحتفاظ باحتياطي المملكة من العملات الأجنبية والذهب، وينظم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته، ويعمل لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية المحلية، كذلك يعمل كبنك للحكومة، والبنوك المرخصة، وغيرها..

أخيراً.. نختم بالقول أنه كتاب هام وضروري ليس للاقتصاديين والباحثين بل لأصحاب القرار الاقتصادي أيضاً.

* * *

صداع «الخليوي» مجرد وهم:

قالت دراسة نرويجية أن التعرض للموجات اللاسلكية للهواتف النقالة لا يسبب ألما في الرأس أو ارتفاعا في ضغط الدم.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن سبب شعور البعض بتلك الأعراض هو أنهم يتوقعون أنها ستحدث.

وجند الدكتور جونهليد اوفتيدال وزملاؤه بجامعة النرويج للعلوم والتكنولوجيا في ترونديهايم 17شخصا «عادة ما يشعرون بألم أو عدم راحة في الرأس أثناء أو في أعقاب التحدث في الهاتف النقال لفترات تتراوح بين 15 إلى 30 دقيقة». وجرى اختبار المشاركين في الدراسة أثناء تعريضهم للموجات اللاسلكية للهواتف النقالة وأخرى زائفة من دون أن يعرفوا هذه من تلك واستمرت كل جلسة 30 دقيقة وأجريت 65 تجربة مزدوجة.

وكما ذكر تقرير نشر في دورية «سيفالالجيا» الطبية، فإن أفراد عينة الدراسة شعروا بزيادة في الألم أو عدم الراحة أثناء 68 في المائة من جميع التجارب.

وخلص فريق أوفتيدال إلى أن التفسير الأكثر ترجيحا للصداع وعدم الراحة اللذين تحدث عنهما أفراد عينة الدراسة «هو أن الأعراض سببها توقعات سلبية».

94
الرائد العربي
صيف
2007

الورقة الأخيرة

لماذا؟!...

د. سمير صارم

جمعتنا جلسة تناولنا فيها أحاديث مختلفة ووجدنا أنفسنا نتوقف عن مسألة التقدم والتخلف في العالم الثالث بشكل عام وفي بلداننا العربية بشكل خاص، وأجمعنا على أهمية محاولة الإجابة على سؤال:

ـ لماذا نراوح في مكاننا كوطن عربي وعالم ثالث دون تقدم يذكر؟!.. ولماذا يفاجئنا الغرب أو الشرق المتقدم كل يوم بجديد في مجال العلم والتكنولوجيا، ونستمر مستوردين لهذه التكنولوجيا دون أن نستطيع توطينها، أو مجاراتهم فيها؟!!..

وراح كل منا يورد سبباً!!.

هذا يعيد أسباب تخلف دول العالم الثالث ومن بينها دولنا العربية إلى النهب الإمبريالي الذي عانينا ولا نزال نعاني منه، وذاك يرى في الحكومات التي لا تفكر بغير كراسيها سبباً، آخر يرى أن الغرب يحتكر التكنولوجيا فلا يعطينا إلا المتخلف أو الملوّث للبيئة منها!.

بمعنى آخر كان هناك شبه اتفاق على تحميل الآخرين، أو تحديداً تحميل الدول الأخرى مسؤولية تخلفنا، لذلك قال أحدنا أننا بلدان مُخلّفة!.. حتى الحكومات التي لا تعمل لصالح شعوبها وأمتها تكون ذات ارتباطات وأجندات خارجية، وكدنا ننهي الحديث في هذا الموضوع لولا أن صديقاً استمر منذ بداية الحوار صامتاً أراد أن يدلي برأيه من خلال سؤال..فقال:

ــ لقد مضى على استقلال غالبية دول العالم الثالث عقود طويلة، لكنها لا تزال متخلفة، حين أن دولاً عديدة حققت نهضتها الاقتصادية خلال عقدين أو ثلاثة عقود فقط!!.. ومنها مثلاً بعض دول جنوب شرق آسيا، فما تفسيركم لذلك؟!!

حاولنا إعادة السبب إلى سرقة الأدمغة، واحتكار التكنولوجيا، والغزو الثقافي، والحكومات غير النزيهة وغيرها.. لكنه قطع علينا محاولات الإجابة بالقول:

ــ اسمعوا هذه الحكاية!..

وأصخنا السمع فقال:

ــ طالب عربي كان يحضّر للدكتوراه في دولة أوربية، وفي إحدى المحاضرات لعدد من الطلاب توجه البروفسور بسؤال لعله بسيط في شكله، هو نفس السؤال الذي طرحتموه في بداية حديثكم عن التخلف والتقدم..

سأل البروفسور:

ــ من يستطيع أن يحدد لنا أسباب تخلف دول العالم الثالث؟!

الطالب العربي المتأجج حماسةً، والمعبأ سياسياً بأفكار القومية والوحدة والنضال ضد الاستعمار والإمبريالية والصهيونية تصدى للجواب، وبدأ يعدد الأسباب التي ذكرتموها جمعياً، وأضاف عليها العديد من الأسباب التي لم تذكرونها، ولمّا أنهى إجابته قال له البروفسور:

ــ كل ما ذكرته يمكن أن يكون صحيحاً، لكنك أغفلت سبباً مهماً..

تعجب الطالب الذي كان يعتقد أنه أفاض في الإجابة.. فتابع البروفسور:

ــ هذا السبب هو أنكم في بلدان العالم الثالث أو النامي تقفون في طريق كل من يحاول أن يُبدع ويطوّر!!.. تحبطون كل محاولات الإبداع والتفوق!!. وهذا الإحباط يبدأ مع أولى محاولات الشخص للتفوق ولفت النظر إلى أن لديه شيئاً جديداً مختلفاً، فتعيقون ظهوره وصعوده وتهمشونه!!.. لأن صعوده قد يشكل خطراً على عناصر مستفيدة في مواقع السلطة التنفيذية!!.

في بلدان العالم الثالث تسخرون من المبدع وصاحب الأفكار الجديدة!!، تهمّشون الكفاءات وتبعدون العقول النيّرة!! وهذه أسباب مهمة لتخلف دول العالم الثالث وعدم تحقيقها لنهضتها!!.

أما في العالم المتقدم فيفخرون بالمبدعين في العلوم والآداب والاقتصاد، نحن نحترمهم وندفعهم لتحقيق المزيد، وعندما يقدمون جديداً نصفق لهم وبحرارة!!

وأنتم لستم كذلك!!

هنا صمت الطالب العربي، وفي صمته حاول أن يستعيد كثيراً من لحظات الإحباط التي سمع عنها، وحالات التهميش التي عايشها، وحالات الإقصاء التي يعاني منها أبناء وطنه لمجرد أنهم ليسوا أغبياء، وليسوا بيادق، وليسوا أدوات، وليسوا منافقين!!

أيضاً لم يكن بإمكاننا سوى أن نصمت بدورنا، واستعدنا كذلك العديد من حالات الإحباط، والإقصاء، والتهميش، وإعاقة المبدعين!! وتقريب الأدعياء والمنافقين.

يا للمفارقة!!.. أوربيون يعرفون سبب تخلفنا.. والقيادات الإدارية العربية تنكرها!!

* * *

سائقو نيويورك الأسوأ:

أظهرت دراسة أمريكية أن سائقي السيارات في نيويورك هم الأسوأ بالمقارنة مع السائقين في بقية مناطق الولايات المتحدة الأمريكية.

وذكرت شركة التأمين الوطنية في تقريرها لعام 2007، أن واحداً من ستة سائقين، لم يكن ليتخطى امتحان القيادة المكتوب، لو اضطر للخضوع إليه في الوقت الحاضر. وأتى سائقو نيويورك في الترتيب الأخير، من حيث معلوماتهم المتعلقة بقيادة السيارات، بينما أتى سائقو ايداهو في المركز الأول.

AL RAÉD AL ARABI